

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقررة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ***

موجز

تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/40. وفي هذا التقرير، تتأمل المقررة الخاصة فترة ولايتها، وتحدد التطورات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وتقدم توصيات للنهوض بحقوق الإنسان في ميانمار.

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لكي يتضمن أحدث المعلومات.

** تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-06180(A)



* 2 0 0 6 1 8 0 *

أولاً - مقدمة

- 1- يشمل هذا التقرير المقدم بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 29/40 التطورات التي حدثت في ميانمار منذ صدور التقرير السابق للمقرر الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، الذي قُدِّم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2019 (A/HRC/40/68)، والتحديات الشفوية المقدمة إلى المجلس في أيلول/سبتمبر 2019، والتقرير المقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019 (A/74/342). وهذا هو تقريرها الأخير قبل انتهاء مدة ولايتها.
- 2- وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار سحبت تعاونها مع المقرر الخاصة، لا تزال المقررة الخاصة تحاول التفاعل معها ومساعدتها على معالجة قضايا حقوق الإنسان في البلد. وقد طلبت زيارة ميانمار في كانون الثاني/يناير 2020؛ لكن هذا الطلب رُفِضَ (انظر المرفق الأول). وإذ تواصل المقررة الخاصة مع ذلك البحث عن فرص للحوار، فقد أرسلت في 4 شباط/فبراير 2020 قائمة أسئلة إلى الحكومة لم تتلقَ رداً عليها (انظر المرفق الثاني).
- 3- وأجرت المقررة الخاصة زيارتين إلى تايلند في الفترة من 15 إلى 17 كانون الثاني/يناير وبنغلاديش في الفترة من 17 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2020، وهي تشكر حكومتي البلدين على تيسير زيارتهما. وفي تايلند، اجتمعت بممثلين لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة على قضايا حقوق الإنسان في ميانمار. وفي بنغلاديش، التقت بمسؤولين حكوميين وممثلين للأمم المتحدة في دكا وكوكس بازار. وزارت مخيمات اللاجئين في كوكس بازار والتقت باللاجئين وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملين في مجال الاستجابة للاجئين. وعقدت مؤتمراً بالفيديو مع فريق الأمم المتحدة القطري لميانمار.
- 4- وتلاحظ المقررة الخاصة أن فترة ولايتها قد شملت محطات عامة في تاريخ ميانمار الحديث. وتذكر بروح التفاؤل العظيمة التي كانت تحدها مع جهات أخرى عندما تسلمت ولايتها في عام 2014، ولا سيما فيما يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية. فقد تمكّنت من دخول البلد ومن إقامة حوارات صريحة مع الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد سافرت إلى بقاع كثيرة على مدى ثلاث سنوات، فزارت يانغ غونغ، وناي بي تاو، وكاتشين، وشان، وراخين، وكابين، ومون، والتقت بمجموعة واسعة من الجهات المعنية، بمن في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمجتمعات المتأثرة بالمشاريع الإنمائية والمشردين داخلياً وأشخاص محتجزين في السجون.
- 5- وعند تولي مهامها في عام 2014، وسّع مجلس حقوق الإنسان ولايتها بقراره 26/25 بحيث تشمل التقدم المحرز في العملية الانتخابية والإصلاح الجاري في الفترة السابقة لانتخابات عام 2015. وفي آذار/مارس 2016، طلب إليها المجلس في قراره 24/31 أن تحدد بالإضافة إلى ذلك نقاطاً مرجعية للتقدم المحرز والمجالات ذات الأولوية بالمساعدة التقنية وبناء القدرات. وأعدت المقررة الخاصة مشروع نقاط مرجعية، بالاستناد إلى توصيات سابقة كانت قد أطلعت عليها الحكومة، واقترحت جدولاً زمنياً للتنفيذ. وتفاعلت مع الحكومة بشأن بعض هذه النقاط المرجعية لكن التقدم المحرز كان محدوداً. ورغم أن توصياتها المتكررة توفر لميانمار الوسائل العملية لحماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها وإنفاذها، فإن تلك التوصيات لم يُنفذ سوى القليل منها.
- 6- ولا يمكن المبالغة في حجم ومأساوية الأحداث التي وقعت في ميانمار خلال فترة ولاية المقررة الخاصة. وفي أعقاب أعمال العنف التي حدثت في شمال راخين في تشرين الأول/أكتوبر 2016، زارت المقررة الخاصة المنطقة. وزارات أيضاً كوكس بازار للمرة الأولى والتقت بالفارين من العمليات العسكرية. وبعد أن سمعت عن الوحشية التي عانوها على أيدي قوات الأمن، أوصت بأن يُنشئ مجلس حقوق

الإنسان لجنة التحقيق فيما حدث في راخين، وأن يعقد دورة استثنائية بشأن الحالة في ولايتي كاتشين وشان. وأنشأ المجلس بقراره 22/34 بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق، كُلفت بإثبات وقائع وظروف انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها على أيدي القوات العسكرية وقوات الأمن، والتجاوزات المدعى حدوثها في ميانمار. وعقب ارتكاب المزيد من أعمال العنف الشديد في شمال راخين ابتداءً من 25 آب/أغسطس 2017، وهي أعمال اعتبرت المقررة الخاصة أنها تحمل خصائص الإبادة الجماعية، اقترحت أن يضع المجلس آلية للمساءلة. وأنشأ المجلس آلية التحقيق المستقلة لميانمار بقراره 2/39 في أيلول/سبتمبر 2018، وبدأ تفعيل الآلية في آب/أغسطس 2019. كما دعت المقررة الخاصة للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل فيما اتخذته من إجراءات بشأن راخين. وقد اضطلع غيرت روزنتال بهذا الاستعراض في أوائل عام 2019.

7- واجتمع مجلس حقوق الإنسان عدة مرات لمناقشة الحالة في ميانمار منذ أيلول/سبتمبر 2017. وأجرى زيارة إلى ميانمار وبنغلاديش في نيسان/أبريل 2018 وأصدر بياناً عن الحالة في أعقاب هاتين الزيارتين. بيد أن المقررة الخاصة تشعر بخيبة الأمل لأنه لم يوحد الصف حتى الآن من أجل إصدار قرار يعبر عن عزمه بالإجماع على معالجة الحالة. وهي تجدد دعوتها إلى مجلس الأمن لرحيل الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو دعوتها إلى المجتمع الدولي لكي ينشئ محكمة دولية لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية المزعومة في ميانمار.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الحيز الديمقراطي

8- أجرت ميانمار في عام 2015 انتخابات ديمقراطية تاريخية، وتولّت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في عام 2016 مقاليد السلطة. وتوقّعت المقررة الخاصة انفتاح الحيز الديمقراطي على نطاق واسع في ظل الحكومة الجديدة، لكن ذلك لم يحدث.

1- الانتخابات العامة

9- تقترب ميانمار الآن مرة أخرى من إجراء انتخابات عامة. وثمة العديد من المسائل التي يلزم معالجتها كي ترقى الانتخابات إلى المعايير الدولية للشفافية والشمول والمشاركة والحرية والنزاهة.

10- وفي الفترة السابقة للانتخابات وأثناءها، ينبغي بذل جهود خاصة لتوسيع حيز النقاش العام الحر والمفتوح بين جميع أفراد المجتمع ولالتماس المعلومات وتلقيها ونقلها. بيد أنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها المقررة الخاصة في سبيل الإصلاح، يظل الإطار القانوني الذي ينظم الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات غير متسق مع المعايير الدولية ويقمع حرية التعبير. ولا يزال الصحفيون والناشطون وغيرهم يواجهون اتهامات وإدانات بموجب قوانين تجرمهم على التعبير المشروع والنشاط الديمقراطي. وبالإضافة إلى ذلك، يُفرض تعليق كامل لخدمات الإنترنت المتنقلة في تسع بلدات في ولايتي راخين وتشين، وذلك بموجب المادة 77 من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013، ما يؤثر في مجموعة من الحقوق. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن هذا الحكم يمكن أن يستخدم في أنحاء أخرى من البلد لقمع الإعلام والمناقشة العامة. ويجب إصلاح الإطار القانوني على سبيل الاستعجال، ولا سيما أحكام في قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون الجمعيات غير المشروعة لعام 1908، وقانون التجنُّع السلمي والمسيرات السلمية لعام 2016، وقانون الجنسية لعام 1982، وقانون العقوبات.

11- ومن الأهمية بمكان، في أثناء الانتخابات، أن يتمكن جميع السكان من ممارسة حقهم في المشاركة والترشح للانتخابات والتصويت. وينصّ قانون تسجيل الأحزاب السياسية لعام 2010 على أنه لا يجوز إلا للمواطنين الكاملين تشكيل أحزاب سياسية وأنه لا يُسمح إلا للمواطنين الكاملين والمواطنين المجنسين بأن يكونوا أعضاءً في الأحزاب السياسية. ونتيجة لقانون الجنسية التمييزي وتنفيذه التعسفي، يؤثر قانون تسجيل الأحزاب السياسية في حقوق أفراد الأقليات الدينية والإثنية، الذين يواجهون عقبات لا داعي لها في الحصول على وثائق الجنسية، ولا سيما المسلمين منهم. وتؤثر هذه القوانين تأثيراً أشدّ على حق الروهينغيا في تكوين الجمعيات والمشاركة السياسية.

12- وقد حُرِمَ أغلبية الروهينغيا من حقهم في التصويت قبل انتخابات عام 2015، ولا يزال الباقون منهم في ميانمار قبل انتخابات عام 2020 محرومين من حقوقهم إلى حد كبير. ويوجد أكثر من مليون لاجئ من ميانمار خارج حدودها غير قادرين على المشاركة في الانتخابات. وأُبلغت المقررة الخاصة أيضاً مراراً عديدة بشواغل الجهات المعنية بشأن ما إذا كان التصويت سيجري في المناطق المتأثرة بالنزاع، لا سيما في راخين وتشين الجنوبية وشان الشمالية، وما سيكون لذلك من تأثير مفرط في تمثيل الأقليات الإثنية والدينية. ويجب على الحكومة ألا تستمر في حرمان قطاعات كبيرة من سكانها من الحقوق السياسية: فينبغي لها إصلاح الإطار القانوني لضمان حق كل فرد في التصويت والترشح للانتخابات، وكفالة إجراء الاقتراع في جميع أنحاء البلد. وفي حال وجود شواغل بشأن الأمن في منطقة معينة، ينبغي للحكومة أن تستكشف سبباً بديلاً للتصويت الشخصي لضمان أن يتمكن جميع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. وخلال الانتخابات، ينبغي أن يكون الاقتراع مفتوحاً أمام المراقبين المحليين والدوليين المستقلين ووسائل الإعلام لضمان إجراء الانتخابات بحرية ومصداقية ونزاهة وسلام.

2- خطاب الكراهية والقومية والشعبوية

13- أثارت المقررة الخاصة مراراً مسألة الخطاب الذي يشكل تحريضاً على العنف والتمييز والكراهية في ميانمار، وهي مسألة لا تزال مبعث قلق خطير وواسع النطاق، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن واجب الحكومة أن تدين هذا الخطاب؛ بيد أنها لم تفعل. ولا تزال المقررة الخاصة تُبلغ بأن التعبير المشروع على موقع Facebook يراقب بإفراط باستعمال الحظر الشامل والحذف التلقائي، في حين تظل حوادث التحريض على العنف والتمييز والكراهية على الإنترنت غير خاضعة للرقابة الكافية. وقد أُبلغت المقررة الخاصة بأن وزارة الداخلية تولى الأولوية لسنّ مشروع قانون لمكافحة خطاب الكراهية. لكنها تظل قلقة لأن هذا القانون يمكن أن يستخدم لزيادة تقييد حرية التعبير بالاعتماد على الرقابة والعقوبات الجنائية باعتبارها وسائل للتصدي لخطاب الكراهية المعرف تعريفاً فضفاضاً. ولا يتسق هذا النهج مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي المقابل، تكرر المقررة الخاصة دعوتها الحكومة إلى اتخاذ إجراءات واسعة النطاق، بما في ذلك سنّ قانون لمكافحة التمييز، وفقاً لخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

14- وتتعارض الروايات القومية والمتطرفة والشعبوية المتصاعدة مع حقوق الإنسان وتبعث على القلق أيضاً، لا سيما فيما يتعلق بالأقليات الإثنية والدينية، كونها توجج التحريض على العنف والتمييز والكراهية تجاه تلك الفئات. وتشوه هذه الروايات صورة المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان وتدفعهم إلى الرقابة الذاتية. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية التصدي لهذه الروايات علناً، وتعزيز التعددية والتسامح والإدماج بدلاً منها. وتلاحظ المقررة الخاصة دور وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في هذا المجال، وترى أنه ينبغي تسخير هذا الدور لتعزيز المعايير الإيجابية والتنوع والانفتاح على الأفكار.

3- عمليات التوقيف والملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية

15- حتى كانون الثاني/يناير 2020، أُبلغ عن وجود 647 سجيناً سياسياً في ميانمار، منهم 73 يقضون أحكاماً بالسجن، و141 محتجزون رهن المحاكمة، و433 سجيناً في الحبس المؤقت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أفادت التقارير بأن الضباط العسكريين كانوا قد رفعوا 47 قضية تشهير على 96 شخصاً بموجب قوانين عديدة منذ تولي حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مقاليد السلطة، وشملت تلك القضايا ناشطين وصحفيين وزعماء دينيين وفنانين وأعضاء أحزاب سياسية. وخلال الفترة نفسها، قدم أعضاء في البرلمان وشركاؤهم شكاوى ضد 37 فرداً بتهمة التشهير بالبرلمانيين. وفي الفترة من آذار/مارس 2016 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفع أعضاء في البرلمان وممثلوهم 22 دعوى قضائية على 30 شخصاً يزعم أنهم انتقدوهم في أداء واجباتهم. ويجب وضع حد لهذه المحاكمات القائمة على دوافع سياسية.

16- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حكمت محكمة مدينة لويكاو، بولاية كايا، على ستة شبان من الكاريني بالسجن لمدة ستة أشهر مع الأشغال الشاقة، طبقاً للمادة 8(د) من قانون حماية خصوصية وأمن المواطنين لعام 2017. وكان هؤلاء الشبان قد عارضوا بناء تمثال للجنرال أونغ سان، وزُعم أنهم أصدروا بياناً مفاده أن رئيس وزراء ولاية كايا ووزير التخطيط والمالية مجرمان سياسيان وعدوان للوحدة الإثنية. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق متعددة؛ وهي تدعو إلى إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص ووضع حد لتوقيف المتظاهرين السلميين.

17- وأبلغت المقررة الخاصة بأن المدافعة الكارينية عن الحقوق البيئية والعقارية، أو هن هلا، حُكم عليها مرة أخرى بالسجن لمدة شهر واحد، مع ثلاثة آخرين، طبقاً للمادة 19 من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية. وأُلقي القبض على أو هن هلا في نيسان/أبريل 2019 بعد انضمامها إلى السكان المتضررين بمشروع شوي ميا ساندي للإسكان احتجاجاً على فقدان أراضيهم. وكان إيقافها ناتجاً عن عدم إدراج اسمها في رسالة طلب الاحتجاج. ويجب إلغاء متطلبات القانون المرهقة للغاية وسحب التهم والإفراج عن أو هن هلا.

18- واستمرت الملاحقات القضائية الجائرة لأعضاء فرقة جيل الطاووس لفن التنتيغات، كاي خين تون، وزيار لوين، وبينغ فيو مين، وبينغ بي تو، وزاو لين هتوت، وسو يادانار ميننت، ونين شان سوي - بسبب عروض قدموها في نيسان/أبريل 2019 وسخروا فيها من جيش ميانمار، المعروف أيضاً باسم التاتمدادو، وتداولها المشاهدون على شبكة الإنترنت. وفي شباط/فبراير، أدانت محكمة مدينة بوتا هتونغ ثلاثة أعضاء بتهمة التشهير طبقاً للمادة 66(د) من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد حكمت محكمة مدينة مايانغون بالفعل على أربعة أعضاء بالسجن ستة أشهر بتهمة التشهير طبقاً للمادة 66(د). وبالإضافة إلى تهم التشهير، حكمت محكمة مدينة بوتا هتونغ على ستة أعضاء، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بالسجن لمدة سنة واحدة طبقاً للمادة 505(أ) من قانون العقوبات؛ وكانت محكمة أخرى في مايانغون قد أدانت بالفعل خمسة منهم في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بالتهم نفسها، وسوف يقضون في السجن مدة لا تقل عن سنتين. ولا زال زيار لوين، وبينغ بي تو، وبينغ فيو مين، يواجهون تهماً بموجب المادة 505(أ) أمام أربع محاكم أخرى في منطقة أيروادي. وتدعو المقررة الخاصة إلى الإفراج عنهم فوراً وسحب التهم الموجهة إليهم. فالتعبير الساخر ليس جريمة. وتلاحظ أيضاً أن مواجهة الأفراد تهماً متعددة في محاكم مختلفة فيما يتعلق بالفعل ذاته أمر يتعارض ومبادئ سيادة القانون؛ ويجب احترام حقهم في محاكمة عادلة.

19- ولا يزال الصحفيون سوي وين، وببي ني، وأونغ مارم أوو، وببي كبي ميينت، يواجهون جميعاً تهماً بموجب قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية وقانون الجمعيات غير المشروعة وقانون العقوبات على التوالي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، رفع الجيش شكاوى تتعلق بالتشهير بموجب المادة 505(أ) من قانون العقوبات ضد المحامي كبي ميينت، ونقيب جيش ميانمار السابق ناي ميو زين والشاعر ساو واي بسبب ملاحظات أدلوا بها في تجمع عام في مدينة كاوتاونغ بمنطقة تانينتاري، في نيسان/أبريل، تأييداً لتعديل الدستور. وتدعو المقررة الخاصة إلى سحب التهم الموجهة إلى هؤلاء الأفراد.

باء- الحقوق في الأراضي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

20- شهدت ولاية المقررة الخاصة حدوث تغييرات هائلة في بيئة الأعمال التجارية في ميانمار. وتمثل السمات الرئيسية في تحرير الاقتصاد ورفع العقوبات الاقتصادية، ما أتاح فرصاً للاستثمار والتنمية. ولا شك في أن ذلك قد جلب فوائد لأناس كثيرين لكنه أدى أيضاً إلى تفاقم مشاكل حقوق الإنسان القائمة. ومن واجب الحكومة أن تحمي جميع الأفراد الموجودين في إقليمها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التجارية. وفي الوقت الحاضر، لا يفي الإطار القانوني الذي ينظم الأنشطة التجارية في ميانمار بهذا الواجب، بينما تزيد الحقائق في أرض الواقع تعقيد الوضع وتفاقم خطر تأثير الأعمال التجارية سلباً في حقوق الإنسان.

21- ولاحظت المقررة الخاصة أيضاً الأثر الشديد الناجم عن المشاريع والصناعات الإنمائية الواسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. وفي حالات كثيرة، تُنفَّذ تلك المشاريع دون تشاور مسبق مع المجتمعات المحلية المتضررة وتؤدي إلى فقدان الأراضي وتدمير البيئة والتشريد القسري والترهيب والقمع وحتى العنف تجاه المعارضين. وتستحضر المقررة الخاصة زيارتها لمزارع الموز في كاتشين، التي تمتد على أميال من الأراضي المشتركة السابقة، وتلوث الأنهار بالمبيدات. وقد ظهرت احتجاجات ومعارضة عامة بشأن سدود ميينتسون وبان لوين النهرية؛ ومنطقتي تيلاو وكياوكبوي الاقتصاديتين الخاصتين؛ ومنجم ليتبادونغ للنحاس؛ وكازينو سوي كو كو؛ ومحطة تيغييت لتوليد الكهرباء؛ ومصنع إسمنت ألفا؛ وخطوط أنابيب النفط والغاز عبر ميانمار. ويقوض نقص الشفافية المحيط بهذه المشاريع وغيرها من المشاريع الكبرى الكثيرة ثقة الجمهور في الحكومة، ولا يعتقد الناس أنهم سيجنون أي فائدة من هذه التطورات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على سكان الولايات الإثنية. ولم تتبع الحكومة حتى الآن نهجاً شفافاً وشاملاً يحترم الحقوق في سعيها إلى التنمية؛ ولا يزال ذلك ذا أولوية حيوية.

1- الحقوق في الأراضي

22- طوال فترة ولاية المقررة الخاصة، ظلت مسألة الحقوق في الأراضي ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى ميانمار. وما زال يتعين حل المنازعات التي طال أمدها بشأن حالات مصادرة الأراضي التي تفاقم بسبب التطورات الأخيرة في الإطار القانوني، في حين ما زال يبلغ عن حالات جديدة يزعم فيها مصادرة الأراضي. وعولجت الحقوق في حيازة الأراضي في إطار السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي لعام 2016، التي أوصت بسن قانون وطني للأراضي يتماشى مع هذه السياسة. ولم تنفذ الحكومة هذه التوصية بعد.

23- وقانون حيازة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل لعام 2019 يزيد انعدام الأمن في حيازة الأراضي. إذ لا يعكس القانون الواقع المعقد لاستخدام الأراضي وتشريد السكان في ميانمار، ويتضمن أحكاماً فضفاضة للغاية بشأن "الأغراض العامة" التي تجيز للحكومة حيازة الأراضي. ومن غير الواضح ما إذا كان القانون يتفق مع إجراءات مصادرة الأراضي المحددة في إجراء تقييم الأثر البيئي الذي اعتمد

في عام 2015، كما أنه لا يفي بالمعايير الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بحظر الإخلاء القسري بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

24- ويمكن للشركات والجيش وجهات أخرى استغلال عدم وجود حماية قانونية كافية للحقوق في استخدام الأراضي العرفية والمجتمعية، ما يؤدي إلى حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. ونمى إلى علم المقررة الخاصة أن شركة أوركارد قدمت في عامي 2017 و2018 شكاوى في حق 29 مزارعاً في بلدة ماوبين بمنطقة أيبارواي، بموجب قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والعذراء لعام 2019. فقد كان المزارعون يزرعون أراضي يُزعم أن الشركة تملكها منذ عام 1991. وفي نيسان/أبريل 2019، رفعت الشركة شكوى أخرى بموجب المادة 8(و) من قانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم في حق قروية تدعى سين سين سو أثارت مسألة حالة المزارعين أثناء زيارة لمستشار الدولة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، حُكم على 11 من المزارعين بالسجن بمقتضى قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والعذراء. وتدعو المقررة الخاصة إلى الإفراج عنهم فوراً وإعادة أراضيهم أو تقديم تعويض كافٍ إليهم.

25- وفي عام 2019، قدم أفراد عسكريون شكاوى للضرر، بموجب المادة 6(1) من قانون حماية الممتلكات العامة لعام 1947، في حق 21 مزارعاً يزرعون أراضيهم في بلدة ديموسو بولاية كايه. ويواجه اثنا عشر من المزارعين أيضاً تهماً أخرى بالتعدي الجنائي، بموجب المادة 447 من قانون العقوبات، إذ يزعم أن الجيش صادر الأرض قبل 30 عاماً. وفي بلدة لويكاو بولاية كايه أيضاً، قدم أفراد عسكريون شكاوى متعددة بموجب قانون العقوبات وقانون حماية الممتلكات العامة في حق 20 مزارعاً. ويدعي الجيش أنهم واصلوا استخدام الأراضي المصادرة، على الرغم من حصول عدد من المزارعين على شهادات استخدام الأراضي بموجب قانون الأراضي الزراعية لعام 2012. وتدعو المقررة الخاصة إلى سحب التهم الموجهة إلى هؤلاء المزارعين.

26- وتكرر المقرر الخاصة أنه ينبغي للحكومة أن تكف عن تنفيذ التشريعات الرجعية. فمماثل في حاجة إلى قوانين أراضي تحمي حقوق سكان الأرياف. وتناشد المقررة الخاصة الحكومة إبلاء الأولوية لصياغة قانون وطني للأراضي يتماشى مع السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي ومع المعايير الدولية بواسطة عملية شفافة وتشارورية. ويجب بعد ذلك إصلاح الإطار القانوني الأوسع نطاقاً المتعلق باستخدام الأراضي وتملكها لإدراج أحكام قانون الأراضي الوطني المتعلقة بالحقوق على نحو متسق وواضح.

2- حماية البيانات

27- في بداية ولاية المقررة الخاصة في عام 2014، بلغ معدل انتشار الإنترنت في ميانمار حوالي 1 في المائة، وكان معدل انتشار الهواتف النقالة يعادل 5 في المائة. وارتفعت هذه الأرقام منذ ذلك الحين. وقد أدى التطور السريع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إتاحة فرص كثيرة، لكنه أثار أيضاً شواغل خطيرة في مجال حقوق الإنسان. ويكمن أحد هذه الشواغل عدم وجود قوانين تنظم حماية البيانات ومراقبتها. وينظم قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية أفعال شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية ويخول الحكومة ممارسة رقابة مفرطة على الخدمات والبيانات دون وجود مبررات محددة بوضوح.

28- وفي عام 2015، أقرت الحكومة التسجيل الإلزامي لبطاقة وحدة هوية المشتركين في خدمات الهواتف الجوال. ويثير ذلك شواغل خطيرة بسبب عدم وجود إجراء واضح وشامل لتنظيم اعتراض البيانات المشروع، على نحو يتماشى مع المعايير الدولية، ونظام قضائي مستقل وفعال للإشراف عليه. ويسمح التسجيل الإلزامي بتعقب الأفراد المسجلين وتحديد أماكن وجودهم دون مبرر ضروري ومتناسب مع الغرض. كما يمكن استخدامه لأغراض المراقبة والرقابة واستهداف المعارضين السياسيين

وقمع حرية التعبير. ويشكل ذلك خطراً جسيماً على الأمن والسلامة والخصوصية وحقوق أخرى. وعلاوة على ذلك، تُبْهَت المقررة الخاصة إلى خطط الحكومة الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتخزين المعلومات البيومترية لمستخدمي شرائح الاشتراك المسجلين، ما سيزيد على نحو جسيم خطر المراقبة والخرق الأمنية ويفاقم انتهاك حقوق السكان.

29- وتشعر المقرر الخاصة بالقلق كذلك إزاء خطط الحكومة الرامية إلى اعتماد بطاقات هوية رقمية في إطار نظام يتضمن المعلومات البيومترية. وثمة مخاطر جدية تتعلق بكيفية استخدام هذه المعلومات وتخزينها، لا سيما في غياب قوانين لحماية البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، تثير هذه الخطط مخاوف جدية بشأن حقوق وسلامة الفئات المهمشة في ميانمار، بما في ذلك الروهينغا، على سبيل الذكر لا الحصر. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة بإلحاح إلى تعليق هذه الخطط إلى حين اعتماد الإطار القانوني اللازم لحماية البيانات، بواسطة عملية واسعة وشاملة وتشاورية. وبصورة أعم، فإن سيادة القانون واستقلال القضاء وإصلاح قانون الجنسية جميعها عناصر ضرورية لضمان اتساق جمع البيانات الشخصية وتخزينها مع حماية حقوق الإنسان. ويجب على الشركات المشاركة في تطوير نظم الحكومة الرقمية أن تتنبه إلى المخاطر الجديدة التي قد تهدد حقوق الإنسان وأن تتوخى بذل العناية الواجبة، التي ينبغي أن تشمل تخفيض مبيعات خدماتها إذا تبين أن المخاطر عالية جداً.

3- استخراج الموارد الطبيعية

30- قدمت المقررة الخاصة، طوال فترة ولايتها، تقارير عن استخراج الموارد الطبيعية في ميانمار فيما يتصل بحقوق الإنسان وآثار ذلك على البيئة وديناميات النزاعات والمجتمعات المحلية. وتلاحظ المقررة الخاصة أن تنظيم استخراج الموارد الطبيعية في المناطق المتأثر بالنزاع ما زال يثير مشكلة خاصة وتحديات خطيرة من حيث الحوكمة. وللأطراف في النزاعات المسلحة مصالح في استخراج الثروة الطبيعية للبلد، ما يزيد تعقيد مفاوضات السلام.

31- ولا تزال المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن تجاوزات حقوق الإنسان الناجمة عن التعدين غير المسؤول في جميع أنحاء البلد. ويدعي الناجون من اغتصاب أرضي وقع في بلدة بونغ بولاية مون، في آب/أغسطس 2019، وقيل إنه أودى بحياة أكثر من 70 شخصاً، أن الكارثة نجمت عن أنشطة تعدين رملي غير مسؤولة. ولم تُفتح بعد تحقيقات في هذا الحادث الخطير، على الرغم من النداءات التي وجهها أحد البرلمانيين في ولاية مون في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أُجبر مزارعو كفاف في منطقة تاشيليك، شرقي شان، على الرحيل نتيجة للأثر البيئي الناجم عن تعدين الذهب في المنطقة. فقد كانت الشركات، التي يقال إنها تعمل بلا تصاريح، تلقي نفايات التعدين في الجداول والأنهار لتتدفق تلك النفايات إلى حقول الأرز التابعة لهم. ولم يتلق المزارعون تعويضاً وتأثر حقهم في مستوى معيشي لائق تأثراً شديداً.

32- وما زال الإطار التنظيمي في ميانمار لا يدعم التعدين المسؤول. وتنشأ عن التعقيد والافتقار إلى الوضوح والاتساق بين السياسات والقوانين واللوائح ذات الصلة حالة عدم يقين قانوني. زد على ذلك محدودية الموارد والقدرات التقنية المتاحة للحكومة، لا سيما على مستوى الولايات والحكومات الإقليمية، فيما يتعلق بإنفاذ اللوائح البيئية والاجتماعية القائمة بالفعل. وتستفيد الشركات من هذا الوضع ويجب أن تخضع للمعايير الدولية. وتحث المقررة الخاصة الحكومة على ضمان أن يظل الإصلاح المستمر لقطاع الاستخراج ضمن أولويات جدول أعمالها. وهي تدعو الحكومة إلى إيلاء الأولوية للفعالية في تنفيذ إجراء تقييم الأثر البيئي، لجعله مطلباً متسقاً وشفافاً وقابلاً للإنفاذ. ويجب حماية الحق في بيئة صحية، وهو حق يجمع بين الأبعاد البيئية للحقوق الأساسية التي تسمح بحياة كريمة، من آثار استخراج الموارد الطبيعية.

33- وتشيد المقررة الخاصة مرة أخرى باستمرار مشاركة البلد في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، باعتبار ذلك وسيلة إيجابية لزيادة الشفافية والمساءلة في هذا القطاع. وسيدعم ذلك زيادة إعمال الحقوق، بما يشمل الحق في الحصول على المعلومات والوصول إلى سبل الانتصاف. وترحب المقررة الخاصة بالمبادرات التي اتخذتها الحكومة في الفترة الأخيرة لزيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمالكين المستفيدين و"الأشخاص المعرضين سياسياً" في قطاع الصناعات الاستخراجية، الذين تصفهم المبادرة بأنهم الأشخاص المكلفون بوظائف عامة بارزة. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى مواصلة جهودها في سبيل ضمان متطلبات إبلاغ شفافة ومتسقة وقابلة للإنفاذ فيما يخص شركات الاستخراج، بما يتماشى مع المعايير الواردة في المبادرة.

34- ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء المعلومات الواردة بشأن مشروع قانون يتعلق بالنفط ويبدو أنه معيب في عدة جوانب رئيسية منه. وتفيد التقارير بأن مشروع القانون لا يتناول تضارب المصالح الكامن في الدور المزدوج لشرطة ميانمار للنفط والغاز التابعة للدولة، بوصفها شريكاً تجارياً ومنظماً في الآن ذاته، وهو ما لا يتسق مع خطط إصلاح المؤسسات التابعة للدولة في إطار خطة ميانمار للتنمية المستدامة. ولا يتضمن مشروع القانون أيضاً أحكاماً بشأن الإفصاح عن المعلومات تتماشى مع التزامات ميانمار بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعة الاستخراجية، وهو ما قد يقوّض بخطورة الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، لا يعالج مشروع القانون المسألة الخلافية المتعلقة بتقاسم الإيرادات، ما قد يؤدي إلى تفاقم المظالم التي يتعرض لها سكان ولاية راخين. وقد حصلت راخين على نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية في ميانمار في السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك أساساً إلى احتياطياتها من النفط والغاز في عرض البحر. بيد أن معدل الفقر في راخين لا يزال أعلى بكثير من المتوسط الوطني. ويتطلب إحلال السلام إرساء نظام فعال لتقاسم الإيرادات. وإضافة إلى ذلك، تشدد المقررة الخاصة على أن الحكومة ملزمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بضمان ممارسة الحقوق المعترف بها في العهد دون تمييز. وينبغي أيضاً النهوض بالمساواة الفعلية عن طريق السياسات الاقتصادية ومخصصات الميزانية وتوزيع الموارد.

4- مصانع إنتاج الملابس

35- تلقت المقررة الخاصة تقارير تتعلق بسبعة من زعماء الإضراب العمالي وناشط في مجال حقوق العمال يواجهون تهماً بموجب المادة 19 من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية بسبب دورهم في إضراب مصنع ميانمار للحياكة في باتين، بمنطقة أياراواادي، في آب/أغسطس 2019. وقد دُعي إلى الإضراب بعد أن قيل إن العمال يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى وتُرْفَض لهم إجازات وفترات الراحة في الحمام. وأبلغ البعض أيضاً عن إساءة لفظية وتحرش جنسي من جانب أصحاب عملهم. وفي شباط/فبراير، حُكِم على خمسة نشطاء في مجال حقوق العمال بدفع غرامة بموجب هذا القانون فيما يتعلق باحتجاج 400 عامل قادوهم إلى مكاتب حكومة يانغ غونغ الإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومع تزايد الصادرات الوطنية من الملابس والإبلاغ عن خطط لبناء مصانع ملابس أخرى كثيرة في جميع أنحاء البلد، تشدد المقررة الخاصة على أهمية تعزيز تنظيم العمل وحمائته في ميانمار بواسطة عملية تشاورية وثلاثية.

36- ويقع على عاتق الحكومة، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزام بضمان الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية. وينطوي ذلك على توفير أجور عادلة ومتساوية وظروف آمنة وصحية وفرص متكافئة وأوقات الراحة وتحديد معقول لساعات العمل وإجازات دورية ورسمية مدفوعة الأجر. وصدّقت ميانمار أيضاً على عدة اتفاقيات لمنظمة العمل

الدولية، ووافق البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2019 على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138). وينبغي تدريب العمال على حقوقهم، ويجب على الحكومة حماية الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجّمع، والعمل مع رابطات أصحاب العمل والنقابات من أجل تمكين العمال وتحسين ظروف العمل. وينبغي أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على العمل الجبري وأسوأ أشكال عمل الأطفال. ويجب على الشركات الأجنبية والمحلية أن تكفل احترام حقوق الإنسان في جميع سلاسل إمداداتها، تماشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

5- العناية الواجبة

37- بالنظر إلى قضايا حقوق الإنسان المتصلة ببيئة الأعمال التجارية في ميانمار، تشدد المقررة الخاصة على أهمية أن تبذل جميع مؤسسات الأعمال العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. ويتيح بذل العناية الواجبة الفعالة والمستمرة لمؤسسات الأعمال ترجمة المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان إلى ممارسة يومية، تماشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

38- وينبغي أن تشمل عمليات بذل العناية الواجبة تحديد وتقييم الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراء تحليل للنزاعات؛ واتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف هذه الآثار أو منع حدوثها واستخدام النفوذ للتخفيف من الآثار الضارة المتبقية؛ وتتبع فعالية التدابير والعمليات الرامية إلى التصدي للآثار الضارة؛ والتواصل مع الجهات المعنية بشأن كيفية التصدي للآثار الضارة. وعلاوة على ذلك، لا بد من معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان عن طريق إنشاء آليات تظلم على المستوى التنفيذي تماشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/73/163، الفقرات من 10 إلى 15).

39- ولما كان من واجب الحكومة حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصادرة عن مؤسسات الأعمال التجارية، تدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى دفع دوائر الأعمال إلى بذل العناية الواجبة عن طريق تعزيز الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية. وشمل ذلك سياقات منها استعراضها الحالي لسياسة الاستثمار. ويجب على الحكومة أن تتزعم جهود بذل العناية الواجبة، وذلك على سبيل المثال من خلال عمل المؤسسات التابعة للدولة. ويؤدي المستثمرون دوراً هاماً أيضاً بممارسة نفوذهم في سبيل تعزيز حقوق الإنسان.

جيم- حالات النزاع المسلح والعنف، وعملية السلام

40- رصدت المقررة الخاصة، طوال فترة ولايتها، النزاعات المسلحة وحالات العنف في جميع أنحاء البلد. وقد كان هناك تفاؤل بأن تنتهي عقود الصراع بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في عام 2015. بيد أن عملية صياغة ذلك الاتفاق لم تكن شاملة، كما أن الاتفاق الموقع وعملية السلام التي أعقبته استبعدا بعض المنظمات الإثنية المسلحة الرئيسية. واستمر النزاع في أوقات مختلفة في ولايات كاتشين وشان وكايين وتشين وراخين، وترتبت عليه آثار ساحقة على المدنيين وجرائم دولية مزعومة. وشمل ذلك النزاع المسلح بين التامداداو والمنظمات الإثنية المسلحة، بما في ذلك تلك الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار، والنزاع فيما بين تلك المنظمات. كما ازداد عدد الميليشيات المتحالفة مع التامداداو أو الخاضعة لقيادتها خلال فترة الولاية (انظر المرفق الثالث). وتبدو آفاق السلام الوطني بعيدة المنال.

-1 ولايتا راخين وتشين

41- في أيلول/سبتمبر 2016، أنشأت الحكومة اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي كان يرأسها كوفي عنان، وتضم خبراء دوليين ووطنيين. ولم تكن تركيبة اللجنة كاملة، إذ لم يكن فيها أعضاء من الروهينغيا، ولم تشمل ولايتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك فقد أصدرت في آب/أغسطس 2017 تقريراً تضمن استنتاجات واسعة النطاق فيما يتعلق بقضايا شعب راخين، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان. وحظيت التوصيات الواردة في التقرير بقبول الحكومة والمجتمع الدولي. وتدعي الحكومة أن معظم التوصيات قد نُفذت. غير أن استعراض تقارير هيئة التنفيذ الوطنية يشير إلى أن التوصيات لم يُنفذ أي منها تنفيذاً كاملاً، وأن الكثير منها لم يُنفذ على الإطلاق. ولا يزال تنفيذ تلك التوصيات هو الطريق إلى الأمام بالنسبة إلى راخين.

42- ويُحتمل أن تكون جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية قد ارتُكبت في حق الروهينغيا في شمال راخين في عامي 2016 و2017. وقد تلقت المقررة الخاصة معلومات عن استمرار أعمال العنف والنهب والعمل الجبري والابتزاز التي تستهدف الروهينغيا في شمال راخين، علاوةً على استمرار القيود المفروضة على التنقل ومحدودية فرص الحصول على الغذاء وسبل العيش والرعاية الصحية والتعليم. ولا تزال بطاقات التحقق الوطنية مفروضة، إلى جانب فرض قيود أشد، فيما يُقال، على تنقل الأفراد الذين يواصلون رفض العمل بالبطاقات وتقييد الإعانات المقدمة إلى المتنفعين.

43- وما فتئ الصراع المسلح يستخدم منذ أكثر من عام بين جيش أركان والتاماداو، ما أثر في العديد من البلدات في راخين وفي بلدة باليتوا في تشين. واحتشدت أعداد كبيرة من قوات الأمن في ولايتي راخين وتشين، بما في ذلك البحرية والقوات الجوية لميانمار. ويؤثر القتال العنيف بين أطراف النزاع تأثيراً شديداً في المدنيين، ويُزعم ارتكاب جرائم حرب. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن التاماداو يهاجمون المدنيين بصورة منهجية في جميع أنحاء راخين، ولا سيما أصيلي تلك المنطقة، خاصة إذا كانوا يؤيدون فعلياً أو يُعتقد أنهم يؤيدون جيش أركان.

44- وتفيد التقارير حالياً بأن حوالي 58 000 شخص فروا إلى مواقع التشرّد بسبب النزاع، وأن إجمالي عدد المشردين في جميع أنحاء ولاية راخين وصل إلى 128 000 شخص، بمن فيهم من لاذوا بقرى أخرى وأديرة ومباني دينية. وغالبية المشردين من أصيلي منطقة راخين، في حين تفيد التقديرات بأن حوالي 1 800 شخص، معظمهم من إثنية تشين، مشردون داخل ولاية تشين. وفي كانون الثاني/يناير، أفادت تقارير بأن جنوداً من فرقة المشاة الخفيفة للتاماداو 66 دقروا موقعاً مؤقتاً لإيواء المشردين في نيابون، وأطلقوا عيارات نارية في الهواء لطرد المشردين داخلياً دون تقديم أسباب أو توجيه تحذير لمنظمي المخيم.

45- وفي 3 شباط/فبراير، أُعيد فرض تعليق كامل لخدمات الإنترنت المتنقلة في ماونغتاو، وبوهيتونغ، ورافيتونغ، وماييون بولاية راخين وفي أليتوا بولاية تشين لمدة ثلاثة أشهر، باعتبار ذلك "شرطاً أمنياً" وتديراً لحماية "المصلحة العامة". وكانت هذه البلدات قد خضعت بالفعل لإغلاق شبكة الإنترنت في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2019. ويُجرّم الأشخاص الموجودون في بوناغيون، وماروك - يو، وكيوكتاو، ومينيبا من الحصول على خدمات الإنترنت المتنقلة منذ حزيران/يونيه 2019 وإلى أجل غير مسمى. ويؤثر الإغلاق تأثيراً شديداً في الحقوق الأساسية لأكثر من مليون شخص. ولم تبرر الحكومة الإغلاق الشامل بكونه ضرورياً ومتناسباً، وهو تدبير قد يصل إلى حد العقاب الجماعي. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء ما تلقت من تقارير تفيد بأن العمليات الأمنية في ماونغتاو، وبوهيتونغ، ورافيتونغ تصاعدت في شباط/فبراير 2020، حيث قُتل بعض المدنيين وجُرح العشرات. وفّر آلاف الأشخاص من قراهم في بوهيتونغ، ورافيتونغ، وكذلك من كيوكتاو وماروك - يو

وسط قصف يومي يقال إنه أضرّم النار في منازل كثيرة. وفي 13 شباط/فبراير، أصيب 21 طفلاً في قرية كا ماوي كاهونغ، ببلدة بوهيتونغ، بعد قصف مدرستهم، حسبما جاء في التقارير.

46- ويؤثر حظر التجول المفروض بصرامة في جميع البلدات المتضررة من النزاع منذ نيسان/أبريل 2019، إضافة إلى الحظر القائم بالفعل في ماونغتاو، وبوهيتونغ، ورافيتونغ، أثراً بعيد المدى في حقوق الإنسان وسبل العيش والخدمات، بما فيها الرعاية الصحية والتعليم. وقد فرضت الحكومة قيوداً على وصول المساعدات الإنسانية منذ كانون الثاني/يناير 2019، ما أدى إلى تفاقم آثار النزاع.

47- ووردت تقارير كثيرة عن إطلاق النار والقتال العشوائيين على مقربة من القرى، ما تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى من المدنيين، بمن فيهم أطفال. ووردت أيضاً تقارير عن إحراق القرى. وفي كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأن جنود التاماداو دخلوا قرية ساتيتارا في بلدة مينبيا وهم يطلقون النار من بنادقهم، ما أسفر عن مقتل امرأة. وأفيد بأن الجنود ضربوا مدير شؤون القرية حتى الموت. كما عُثر على جثة مدير شؤون قرية تيوكماو، الذي كان يزور القرية. ويجب أن تجري الحكومة تحقيقات في جميع هذه الحوادث، وأن يحاسب مرتكبوها.

48- وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بلغ عدد الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم بتهم الارتباط بجيش أراكان أكثر من 500 شخص في ولاية راخين، حسبما جاء في التقارير. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء ادعاءات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة أثناء الاحتجاز، إذ أبلغ عن عدة وفيات في هذا الإطار في ولاية راخين في عام 2019. كما أنها منشغلة بشدة إزاء استهداف أفراد أسر كبار أفراد جيش أراكان، بمن فيهم المقيمون خارج ميانمار، لاعتقالهم بدوافع سياسية. وقد تلقت تقارير عن اختطاف جيش أراكان مسؤولين محليين، بمن فيهم عمدة قرية تاونغ شي، ببلدة ميابون، في 21 شباط/فبراير.

49- وقد أدى تصعيد النزاع إلى زيادة كبيرة في استخدام التاماداو للأطفال لأغراض منها حفر الخنادق وبناء الأسوار وحمل الطوب وتنقية الأدغال وجمع المحاصيل. وتشير المقررة الخاصة إلى أن ممارسات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب التاماداو تشكل انتهاكات للالتزامات البلد الدولية ولقانون حقوق الطفل لعام 2019، وتقتضي من ثم محاسبة الجناة.

2- ولاية كاتشين وشان

50- يُزعم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ولايتي كاتشين وشان منذ عام 2011. وفي أيلول/سبتمبر 2019، لم يجدد التاماداو وقف إطلاق النار من جانب واحد في خمس قيادات إقليمية شملت ولاية شان الشمالية. وقد أعلن تحالف الإخوان الذي يضم الجيش الوطني لتحرير تانغ وجيش أراكان والتحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى 25 آذار/مارس 2020.

51- وطوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقعت اشتباكات متفرقة بين التاماداو والجيش الوطني لتحرير تانغ في بلدة كوتكاي، وبين التاماداو ومجلس استعادة ولاية شان في بلدة نامتو. وفي كانون الأول/ديسمبر، وقع اشتباك بين التاماداو وجيش استقلال كاتشين في بلدة موسي. وعلى الرغم من تراجع حدة النزاع منذ آب/أغسطس 2019، لا يزال الأمن والسلامة يثيران شواغل خطيرة. وتفيد التقارير بأن 75 مدنياً أصيبوا و88 مدنياً وقعوا في قبضة التاماداو أو الميليشيات بينما عُذّب ستة مدنيين في الفترة ما بين آب/أغسطس 2019 وكانون الثاني/يناير 2020.

3- ولايتا كابين ومون

52- لا تزال التوترات مستمرة في ولاية كابين بين التاماداو واتحاد كارين الوطني وجيش التحرير الوطني التابع له نتيجة لجهود التاماداو الجارية من أجل بناء طريق في بلدة لو تاو (الموجودة في إقليم اتحاد كارين الوطني)، منذ عام 2018. ويدعي اتحاد كارين الوطني أن بناء الطريق ينتهك الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار وأن التاماداو بصدد توسيع نطاق انتشار قواته في المنطقة. وفي 9 كانون الثاني/يناير، نشب قتال بين التاماداو وجيش التحرير الوطني لكارين في بلدة لو تاو، ما أسفر عن إصابة مدنيين اثنين. وتفيد التقارير بأن التاماداو قصف بلدة لو تاو في أوائل شباط/فبراير، ما تسبب في فرار أكثر من ثلاثمائة قروي.

53- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نشب قتال بين التاماداو وقوة حرس الحدود المتحالفة معه وجيش التحرير الوطني لولاية مون، بوصفه الجناح المسلح لحزب ولاية مون الجديد، ما أدى إلى استيلاء التاماداو على قاعدة لجيش التحرير. ووقع القتال بالقرب من ممر المعابد الثلاثة على الحدود التايلندية وتسبب في فرار أكثر من 1 000 قروي من ولاية مون نحو تايلند، لكنهم عادوا إلى ديارهم منذ ذلك الحين. ويعتبر حزب ولاية مون الجديد هذا الإجراء انتهاكاً للاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، انسحب الجيش من قاعدة جيش التحرير الوطني لولاية مون، لكنه لا يزال يحتل موقعاً متقدماً يتبع جيش التحرير الوطني في المنطقة. ويفيد السكان المحليون بأنهم يخشون أن يسفر التوتر والقرب من التاماداو عن صدام آخر.

4- الألغام الأرضية

54- لا تزال أطراف النزاعات تستخدم الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ما يؤدي إلى قتل المدنيين وتشويههم. وتفيد التقارير بأن 221 مدنياً قتلوا أو أصيبوا من جراء الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة في عام 2019، وأن سبعة مدنيين قُتلوا و32 آخرين جرحوا في كانون الثاني/يناير 2020 وحده. ويقال إن شاباً من قرية ميوي ثيت في بلدة نام سان بولاية شان قُتل في انفجار لغم أرضي عندما كان يجلب المياه في 9 كانون الثاني/يناير. وتعتقد المقررة الخاصة أن هذه الحوادث لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي بسبب تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع. وتحظى خطط الحكومة في سبيل إنشاء هيئة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام بالترحيب، وتأمل المقررة الخاصة أن تعمل الحكومة على وضع برنامج للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام يتماشى مع المعايير الدولية.

5- المشردون داخلياً

55- اعتمدت الحكومة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 خطة استراتيجية لإعادة توطين المشردين داخلياً وإغلاق مخيماتهم. وتشير الاستراتيجية إلى المعايير الدولية، بما في ذلك الحلول الدائمة، والسلامة والكرامة، والتوعية والاستدامة، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، وعدم التمييز، ومبدأ "عدم الإضرار"، ووصول المساعدات الإنسانية. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى ضمان تقييد تنفيذ هذه الخطة بالمعايير الدولية واتباعها نهج حقوق الإنسان. ويجب منح المشردين داخلياً حقهم في العودة إلى ديارهم أو أماكن من اختيارهم. وتحت المقررة الخاصة الحكومة على عدم إعادة الناس أو إعادة توطينهم قبل الأوان في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح أو الألغام الأرضية، كما تحثها على معالجة أسباب التشرد قبل أي عودة.

56- وقد قام نحو 500 قروي من سكان قرية نام سان يانغ في بلدة واينغماو بولاية كاتشين إلى ديارهم منذ كانون الثاني/يناير 2019. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقع اشتباك بين التاماداو وجيش

استقلال كاتشين بالقرب من القرية، ما أثار لدى القرويين مخاوف كبيرة من أن يضطروا إلى الفرار مرة أخرى. وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن القرويين غير قادرين على زراعة أراضيهم بسبب تلوثها بالألغام الأرضية، ما يقلص إلى حد كبير فرص حصولهم على الغذاء وسبل العيش.

57- وزارت المقررة الخاصة المشردين داخلياً في ستوي عدة مرات وشاهدت الظروف المؤسفة التي ظل فيها أكثر من 130 000 شخص، معظمهم من الروهينغيا، معزولين منذ حوالي ثماني سنوات. كما زارت المقررة الخاصة المشردين داخلياً في كاتشين، حيث يوجد 97 000 شخص مشرد، وفي شان، حيث يوجد 9 600 من المشردين داخلياً، وجميعهم يعيشون في مخيمات التشرّد منذ عام 2011. ولم تتمكن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية من الوصول إلى 40 000 من المشردين داخلياً في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات العرقية المسلحة في كاتشين منذ منتصف عام 2016، كما أن وصول المساعدات الإنسانية الدولية والوطنية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في كاتشين وشان الشمالية محدود.

6- اللاجئين

58- زارت المقررة الخاصة اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار منذ عام 2016، عندما فرّ ما يصل إلى 80 000 شخص إلى هناك في أعقاب العمليات الأمنية التي وقعت في راخين في تشرين الأول/أكتوبر. ويوجد حالياً 914 998 لاجئاً من الروهينغيا في مخيمات كوكس بازار، منهم أكثر من 730 000 لاجئ فروا في أعقاب العمليات الأمنية في آب/أغسطس 2017. ويتواصل توافد اللاجئين. وفي حين توصلت حكومتا بنغلاديش وميانمار إلى اتفاق لإعادة اللاجئين إلى الوطن في أواخر عام 2017، وبُذلت محاولتان للشروع في الإعادة، لا يزال اللاجئين متمسكين بعدم العودة إلى ديارهم إلى أن يتمكنوا من العودة بأمان وكرامة. والظروف السائدة في ميانمار لا تسمح بعودتهم في هذا الوقت، ويجب إدخال تغييرات واسعة النطاق لكي يكون الأمر كذلك. وترحب المقررة الخاصة بإعلان حكومة بنغلاديش في الفترة الأخيرة أنها ستقود برنامجاً رسمياً لتعليم أطفال الروهينغيا وفقاً للمنهج المتبع في ميانمار. بيد أن المقررة الخاصة قلقة إزاء القيود التي فُرضت مؤخراً في المخيمات والتي تثير انشغال اللاجئين وإزاء خطط نقل اللاجئين إلى هاشان شار. ويجب أن تُنفذ جميع القرارات المتعلقة باللاجئين بناءً على موافقتهم الكاملة والمسبقة والمستنيرة.

59- ولا يزال نحو 100 000 لاجئ من ميانمار في مخيمات في تايلند. وقد تدهورت الأوضاع هناك، حيث لم تعترف الجهات المانحة في أولوياتها بأن الحالة في ميانمار لا تزال غير مستقرة. وبحول الخوف من التلوث بالألغام الأرضية واستمرار العسكرة وتجدد الصراع دون عودة اللاجئين في تايلند. وقد أبلغت المقررة الخاصة بشواغل اللاجئين فيما يتعلق بجمع البيانات "لأغراض التحقق المسبق" من جانب حكومة ميانمار. ويجب ألا يحدث ذلك دون ضمانات ودون موافقتهم الكاملة والمسبقة والمستنيرة.

ثالثاً- الاستنتاجات

ألف- طريق المضي قدماً

1- الحوار الوطني

60- لقد بدأ التحول الديمقراطي في ميانمار في حدود عام 2010، لكن من الواضح للمقررة الخاصة أنه لا يزال في مراحله الأولى. وحتى في إطار الحدود الدستورية التي أنشأها الجيش، أُتيحت للحكومة التي تفقدها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فرصة سانحة لإبداء الزعامة والاضطلاع

بالإصلاح من أجل تعزيز عملية الانتقال وتحسين حالة حقوق الإنسان. بيد أن تلك الفرص أُهدرت. وسُجِّل تراجع في مجالات كثيرة، لا سيما في الحيز الديمقراطي، وتوقفت عملية السلام، واحتدم النزاع المسلح، وربما ارتكبت جرائم دولية. وفي حين أن التعديل الدستوري كان هدفاً رئيسياً، وقد بُدِلَتْ بعضُ المحاولات لبدء العملية، فمن غير المؤكد أن تفضي هذه الجهود إلى نتائج في الوقت الحاضر ما دام الجيش يعارضها. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ لأن البلد قد يحيد عن المسار الديمقراطي؛ ومع ذلك، تعتقد أنه لم يفت الأوان لتغيير المسار.

61- وفي ضوء ذلك، تقترح المقررة الخاصة أن تشرع ميانمار في حوار وطني يجمع الأمة ويوفر محفلاً للنقاش والحديث عن الماضي والمستقبل ويعيد إحياء رؤية لبناء البلد. وينبغي أن يكون الحوار الوطني شاملاً وقائماً على المشاركة ومترسخاً في حقوق الإنسان. وينبغي أن يضم الجهات المعنية في جميع أنحاء البلد، بمن في ذلك النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسيتين والمجتمع المدني والأشخاص من مختلف الأديان والأعراق، وأن يشمل اللاجئين الذين لا يزالون خارج البلد. وسيكون تبني العملية الحقيقي على الصعيد المحلي أساسياً: فالحوار المحلي ينبغي أن يغذي الحوار على مستوى الولايات والأقاليم والدولة. وينبغي أن يجري هذا الحوار في إطار الشفافية والمشاركة العامة في جميع مراحلها، وأن يعالج طائفةً أوسع من القضايا المطروحة في سياق عملية السلام الحالية، بما في ذلك الحيز المدني واستخدام الأراضي وتقاسم الموارد والتنمية المستدامة ومخلفات الصراع وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. وينبغي بالإضافة إلى ذلك معالجة قضايا التمييز وعدم المساواة المستمرة، بغية المضي قدماً صوب مجتمع متساو ومتسامح وتعددي. وينبغي أن يبحث الحوار أسباب المظالم، وأن يستكشف نهجاً تركز على الضحايا في معالجة تلك المظالم، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية من أجل تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر و ضمانات عدم التكرار. وينبغي أن يبني الحوار توافقاً في الآراء بشأن مستقبل الأمة وأن يشمل مقترحات للسلام والإصلاح الدستوري والقانوني والأمني والإداري. وسيوفر ذلك أساساً عتيداً للمضي قدماً في التحول الديمقراطي.

2- العدالة والمساءلة

62- قدمت لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها الحكومة تقريرها إلى الرئيس في 21 كانون الثاني/يناير 2020. واستعرضت المقررة الخاصة الموجز التنفيذي الذي نشره مكتب الرئيس، وكذلك المرفقات من 16 إلى 28، وهي تكرر دعوتها إلى نشر التقرير الكامل للعموم. ودون الاطلاع على التقرير الكامل، يستحيل فهم أساس النتائج الوقائية والاستنتاجات القانونية. وهي تلاحظ عدم إتاحة معلومات عن منهجية تجميع معظم المعلومات المقدمة ومصادرها. ولا تزال تشكك في استقلالية اللجنة وحيادها. وتلاحظ أنها تستشهد بوقائع وأرقام تقول إنها حصلت عليها من الحكومة، مسلّمة بصحتها فيما يبدو. ويشمل ذلك عدد الأشخاص الذين فروا إلى بنغلاديش، ملاحظة أنه أقل بكثير من العدد الذي سجلته الأمم المتحدة وحكومة بنغلاديش. والاستنتاجات التي تفيد بعدم وجود أدلة على حدوث اغتصاب أو اغتصاب جماعي، أو بأن عمليات التفتيش التي ينفذها أفراد الدفاع يمكن أن تشكل عنفاً جنسياً استنتاجات يصعب تصديقها. وتذكر المقررة الخاصة بالمقابلات التي أجرتها مع الناجين الروهينغا من العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وتتطابق عدة استنتاجات مع البيانات التي أدلت بها الحكومة في مناسبات سابقة، بما في ذلك ادعاء أن الروهينغا أحرقوا منازلهم، دون إيراد أي دليل.

63- وخلصت اللجنة إلى أن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون المحلي قد وقعت في شمال راخين بعد 25 آب/أغسطس 2017، وتفيد التقارير بأن المدعي العام والنائب العام يجريان حالياً مزيداً من التحقيقات. ومن المستبعد جداً أن يُحاسب المسؤولين يوماً ما، لأن جرائم الحرب غير موجودة في إطار القانون المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم الوحيدة التي يعتبرها قانون خدمات الدفاع لعام 1959 انتهاكات لحقوق الإنسان هي القتل والقتل العمد والاغتصاب، وهي في فئات لا تغطي جميع الجرائم التي وقعت. وتخشى المقررة الخاصة ألا يؤدي عمل اللجنة إلا إلى إدامة الإفلات من العقاب. وهي تنصح المجتمع الدولي بعدم قبول الموجز التنفيذي لتقرير اللجنة باعتباره خطوة نحو المساءلة الحقيقية، وبرصد ردود الحكومة والجيش عن كذب.

64- وقد أُحرزَ تقدمٌ دوليٌّ كبيرٌ في تحقيق العدالة فيما يُدعى ارتكابه من جرائم في ولاية راخين منذ عام 2016. وأذنت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الوضع في بنغلاديش/ميانمار في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وسيجري التحقيق في الجرائم المزعومة التي حدثت فيها عنصر واحد على الأقل في إقليم بنغلاديش أو دولة طرف أخرى بعد 1 حزيران/يونيه 2010 أو قبل ذلك التاريخ إذا كانت جرائم مستمرة. وتلاحظ المقررة الخاصة أن التحقيق يشمل أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة وترتبط بالعنف الذي وقع في راخين في عامي 2016 و2017 ويمكن أن تشمل أشخاصاً أو جماعات بالإضافة إلى الروهينغيا.

65- وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفعت غامبيا إلى محكمة العدل الدولية دعوى على ميانمار بحجة انتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتمست اتخاذ تدابير مؤقتة. وخلال جلسة الاستماع المخصصة لمسألة التدابير المؤقتة، ألقى مستشار الدولة، بصفته وكيل⁽¹⁾ ميانمار، كلمة أمام المحكمة وقال إن البلد يشهد منذ 25 آب/أغسطس 2017 نزاعاً مسلحاً داخلياً ربما وقع فيه جرائم حرب وإفراط في استعمال القوة وانتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها الحكومة هذا الاعتراف، وانتهاء موقف الإنكار السابق الآن أمر إيجابي. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2020، خلصت المحكمة إلى أن غامبيا لها صفة بينة للتقاضي وأن المحكمة مختصة على نحو يبين في القضية، وقضت باتخاذ تدابير مؤقتة في حالة ميانمار. وتدعو المقررة الخاصة ميانمار إلى امتثال التدابير المؤقتة. وتلاحظ أن كندا وهولندا أعلنتا عزمهما على ضم جهودهما لبحث جميع الخيارات لدعم غامبيا ومساعدتها في جهودها في المحكمة، وأعلنت مالديف أنها ستقدم إعلاناً للتدخل دعماً للروهينغيا؛ وهي تشجع سائر الأعضاء على الحذو حذو هذه الدول.

66- وقدمت منظمات من المجتمع المدني في الأرجنتين شكوى جنائية، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، تدعي فيها ارتكاب جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في حق الروهينغيا. وتشجع المقررة الخاصة رفع قضايا أخرى في ظل الولاية القضائية العالمية في دول مختلفة. وتباشر آلية التحقيق المستقلة لميانمار الآن عملها ويمكنها أن تساعد الدول على القيام بذلك. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والمساءلة لفائدة جميع الضحايا الذين عانوا من أفعال الجيش في ميانمار. وتكتسي ولاية الآلية، التي تشمل البلد بأسره، أهمية قصوى في هذا الصدد. وينبغي أن يحيل مجلس الأمن الحالة برمتها إلى المحكمة الجنائية الدولية أو ينبغي أن ينشئ المجتمع الدولي محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية المزعوم حدوثها في ميانمار.

(1) تكون الدول الأطراف في قضية معروضة على محكمة العدل الدولية ممثلة بوكيل يؤدي الدور نفسه الذي يؤديه المحامي في محكمة وطنية لكنه يملك أيضاً سلطة إلزام الدولة ذات السيادة.

67- ولا يمكن أن ينجح انتقال ميانمار دون وضع حد للإفلات من العقاب الذي يتغلغل في جميع مستويات نظام العدالة. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية محاسبة الجناة. ويتعين عليها في هذا الصدد إصلاح نظام العدالة وضمان استقلال القضاء وإزالة الحواجز المنهجية التي تعترض المساءلة وبناء القدرات القضائية وقدرات التحقيق وفقاً للمعايير الدولية. وإخضاع انتهاكات حقوق الإنسان لولاية المحاكم العسكرية أمر يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي تعديل أحكام الدستور التي تفرد المحاكم العسكرية بالولاية القضائية على الجرائم التي يرتكبها العسكريون، دون إتاحة فرصة الاستئناف، والتي تكفل حصانة الأفراد العسكريين من الملاحقة القضائية على الأفعال المرتكبة قبل عام 2011. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنقيح قانون خدمات الدفاع لجعل الجرائم التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب العسكريين خاضعة لولاية المحاكم المدنية. وتخضع الشرطة، بما فيها شرطة حرس الحدود لقانون حفظ الانضباط من جانب قوة شرطة ميانمار لعام 1995، وهو قانون يجب أيضاً تنقيحه لجعل الجرائم التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الشرطة خاضعة لولاية المحاكم المدنية. ويجب تعريف الجرائم الدولية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، في القانون الجنائي المحلي. ويجب إصلاح نظام العدالة لتوفير سبيل انتصاف فعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث يتسنى تقديم الجبر الكامل والفعال، بما في ذلك الرد والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات إعادة التكرار.

3- سيادة القانون والإصلاح وبناء القدرة على حماية الحقوق

68- كانت سيادة القانون إحدى أولويات الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، لكنه هذه الرابطة لم تنشأ على الرغم من أهمية البالغة لتوطيد الديمقراطية. ويتجلى ذلك في محاكمات الأفراد التي تنتهك بصورة روتينية حقهم في محاكمة عادلة وفي حالات إنكار العدالة الجسيم. وتشير المقررة الخاصة إلى إدانة والون وكياو سوي أو من وكالة رويترز، اللذين أدينا بموجب قانون الأسرار الرسمية لعام 1923 لفضحهما مذبحه وقعت في إندين بولاية راخين في عام 2017. وأوصت المقررة الخاصة، طوال فترة ولايتها، بإصلاح القوانين التي قد تنتهك حقوق الإنسان، وقدمت قائمة غير مستوفاة بالأحكام التشريعية التي ينبغي إصلاحها (A/HRC/31/71، المرفق)، وأشارت إليها في المعايير المرجعية المشتركة التي اقترحتها. ولم يعدل أو يلغ سوى عدد قليل جداً من الأحكام التي أدرجتها، ولا تزال عملية الاستعراض والصياغة التشريعية تفتقر إلى الشفافية. وينبغي وضع عملية تشاور منهجية لصياغة التشريعات واستعراضها لضمان التشاور الكافي مع الجهات المعنية.

69- وينبغي إصلاح قانون الجنسية على وجه الاستعجال. فلا يزال تطبيقه تمييزياً، وتتصاعد المخاوف من أن يصبح المسلمون خارج راخين عديمي الجنسية نتيجة لذلك. ويجب وضع حد لعملية بطاقة التحقق الوطنية، لأنها بلا أساس في القانون، وهي عملية تمييزية ولا تؤدي، وفقاً للأرقام التي قدمتها الحكومة إلى الاعتراف بجنسية الأفراد. ويساور المقررة الخاصة القلق لما تلقت من معلومات عن إصدار بطاقات تحقق وطنية للهندوس وغيرهم من الأقليات الدينية. ويجب ألا يقوم نسيج مجتمع ميانمار على تسلسل هرمي لأوضاع المواطنة وإنما على المساواة. ويجب فك الارتباط بين الجنسية والانتماء إلى "عرق وطني"، والاعتراف بدلاً من ذلك بفوائد النوع.

70- وقد عُرض على البرلمان مقترح قانون منع العنف بالمرأة. وأثارت المقررة الخاصة مراراً وتكراراً مسائل تتعلق ببعض محتوياته؛ فينبغي أن يكون هذا القانون في توافق تام مع المعايير الدولية والتزامات ميانمار بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب تجريم جميع أشكال العنف الجنسي على وجه الخصوص. وقد أبلغت المقررة الخاصة بالعمل على وضع

قواعد وإجراءات لتنفيذ قانون حقوق الطفل، وهي قواعد وإجراءات يفترض اعتمادها بسرعة. وتكتسي المبادئ التوجيهية لعدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى أهمية خاصة في الحصول على خدمات الصحة والتعليم.

71- وتلاحظ المقررة الخاصة أن تقدم البلد يستدعي إدخال إصلاحات وتنمية القدرات والتحديث على كل مستوى من مستويات الحكم بهدف حماية الحقوق. ويجب تعديل الدستور على نحو يكفل ضمان الحقوق للجميع وعدم احتوائه أسباب غامضة لفرض قيود لا تتفق مع القانون الدولي، مثل حفظ "السلام والهدوء المجتمعيين". وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع الحكومة وقوات الأمن كاملة تحت السيطرة المدنية. وتلاحظ المقررة الخاصة في هذا الصدد التقدم المحرز بخصوص الإدارة التنظيمية العامة التي وُضعت تحت السيطرة المدنية في عام 2019.

72- ويجب على الحكومة أن تواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل إنشاء مؤسسات حديثة تكون قادرة على أداء وظائفها لخدمة شعب البلد دون تمييز. ويشمل ذلك إصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار لجعلها في توافق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وضمان أن تصبح مؤسسة تعزز حقوق الإنسان وتحميها بحق. وقد شعرت المقررة الخاصة بالإحباط إزاء تعيين المفوضين في الفترة الأخيرة. وتضم اللجنة الجديدة أربع نساء، ما يعني زيادة ثلاث نساء مقارنة بالعضوية السابقة. بيد أن التعيينات افتقرت إلى الشفافية وإلى التنوع الديني أو الإثني، إضافة إلى عدم وجود أي عضو من المجتمع المدني وإلى كون جميع المفوضين موظفين مدنيين سابقين لهم صلات مباشرة أو غير مباشرة بالجيش. وهذا دليل على حدوث تراجع خطير فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان.

4- الصكوك والآليات الدولية

73- يجب على ميانمار أن تصبح طرفاً في سائر الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد، ويجب أن تدرج تلك الحقوق في قوانينها وسياساتها وممارساتها. وينطبق الأمر ذاته على إدراج الالتزامات النابعة من المعاهدات التي تُعدُّ طرفاً فيها بالفعل. وسيوفر ذلك لميانمار الوسائل اللازمة لإجراء إصلاحات من أجل تعزيز عملية الانتقال والتغلب على القضايا التي طال أمدها. والعمل مع جميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سيتيح لميانمار الإرشاد والمساعدة اللازمين. وتلاحظ المقررة الخاصة أنه ينبغي لميانمار الوفاء بعدد من التزامات الإبلاغ العالقة والمقبلة.

رابعاً- التوصيات

74- تذكر المقررة الخاصة بالتوصيات التي سبق أن قدمتها ولم تُنفذ وتدعو إلى تنفيذها. وتقدم توصيات خاصة إلى الحكومة فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية التي قدمت تقارير عنها، فضلاً عن توصيات لمساعدتها على المضي قدماً. وهي توصي الحكومة بما يلي:

(أ) أن تنظم وتجري حواراً وطنياً شاملاً وقائماً على المشاركة ومتجذراً في حقوق الإنسان، تشارك فيه طائفة واسعة من الجهات المعنية من جميع أنحاء البلد على المستوى المحلي ومستوى الولايات وعلى المستويين الإقليمي والوطني، بهدف إرساء الأساس للشروع في التحول الديمقراطي؛

(ب) أن توقع وتصدّق على جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، وأن تتعاون بالكامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات وعملية الاستعراض الدوري الشامل والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتكفل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير في الوقت المناسب؛

(ج) أن تفتح مكتباً قظرياً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تكون له ولاية كاملة؛

(د) أن تتابع تنفيذ إعلانها المتعلق بالتعاون الكامل مع المقرر الخاص المقبل المعني/المقررة الخاصة المقبلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

75- وبخصوص الحيز الديمقراطي، توصي المقررة الخاصة بالحكومة بما يلي:

(أ) أن توسع حيّز النقاش العام الحر والمفتوح بين جميع أفراد المجتمع المحلي قبل الانتخابات، وضمان تمكين جميع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت من ممارسة هذا الحق، لا سيما في الولايات المتأثرة بالنزاع، وإعادة حق الروهينغيا في التصويت، وضمان أن تكون الانتخابات شفافة وشاملة وتشاركية وحرّة ونزيهة وأن تكون مفتوحة أمام الجهات المراقبة ووسائل الإعلام المستقلة المحلية والدولية؛

(ب) أن تسحب مشروع قانون منع خطاب الكراهية، وتعمل في إطار التشاور المفتوح مع طائفة واسعة من الجهات المعنية المحلية والدولية من أجل وضع قانون فعال لمنع التمييز، وتتخذ إجراءات إيجابية واسعة النطاق لمكافحة التحريض على العنف والتمييز والكراهية وفقاً لخطة عمل الرباط؛

(ج) أن تتصدى علناً للروايات القومية والمتطرفة والشعبوية وتعزز التعددية والتسامح والإدماج؛

(د) أن تفرج عن جميع السجناء السياسيين وتوفّر لهم الجبر وإعادة التأهيل، وتسحب جميع التهم الموجهة إلى أفراد بسبب تعبيرهم المشروع ونشاطهم الديمقراطي، وتوقف جميع الاتهامات ذات الدوافع السياسية التي تتعارض مع الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

76- أما بخصوص الحقوق في الأراضي والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فتوصي المقررة الخاصة بالحكومة بما يلي:

(أ) أن تعترف بحقوق مستخدمي الأراضي المجتمعية والعرفية والمشردين بسبب النزاع في حيازة الأراضي وتحمي هذه الحقوق، وأن توقف عمليات الإخلاء القسري ومصادرة الأراضي دون تشاور ودون توفير التعويض المناسب وفقاً للمعايير الدولية؛

(ب) أن تسنّ قانوناً وطنياً للأراضي يتماشى مع السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي والقانون الدولي والمعايير الدولية، بعد عملية صياغة شفافة وتشاركية، ثم تصلح القوانين القائمة المتعلقة باستخدام الأراضي وتملكها لجعلها متنسقة مع القانون الوطني للأراضي، وفقاً للمعايير الدولية؛

(ج) أن تولي الأولوية لتنظيم عملية تشاورية شاملة للجميع ترمي إلى وضع إطار قانوني مناسب لحماية البيانات يكون متفقاً مع المعايير الدولية، وأن تعدل قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013 من أجل مواءمته مع المعايير الدولية؛

(د) أن تواصل إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم استخراج الموارد الطبيعية بهدف الحد من التضارب والتعقيد، وذلك بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني، وتخصص ما يكفي من الموارد والتدريب لإنفاذ اللوائح البيئية والاجتماعية، وتكفل حق المجتمعات المحلية المتضررة في الجبر، وتنفذ إجراء تقييم الأثر البيئي لعام 2015؛

(هـ) أن تواصل المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتكفل متطلبات إبلاغ شفافة ومتسقة وقابلة للتنفيذ بالنسبة إلى الشركات الاستخراجية، على نحو يتماشى مع المبادرة؛

(و) أن تكفل دعم القانون المقترح بشأن النفط امتثال التزاماتها بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وأن تضع نظاماً عادلاً لتقاسم الإيرادات؛

(ز) أن تحمي حقوق العمال في حرية تكوين الجمعيات والتجّمع، وتعمل مع رابطات أصحاب العمل والنقابات على إنهاء العمل الجبري وعمل الأطفال الخطر، وتمكين العمال في ميانمار، وتحسين ظروف العمل؛

(ح) أن تقود دوائر الأعمال إلى بذل العناية الواجبة بواسطة أطر قانونية وسياساتية وتنظيمية فعّالة وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

77- وفيما يتعلق بحالات النزاع المسلح والعنف، توصي المقررة الخاصة بالحكومة والجيش والتنظيمات المسلحة العرقية بما يلي:

(أ) أن تتقيد تقييداً صارماً بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق الأعمال القتالية، بما في ذلك حماية جميع المدنيين والأهداف المدنية وأن توقف السلوك الذي يشكّل انتهاكات جسيمة في حق الأطفال؛

(ب) أن تكفّ على الفور عن زرع الألغام الأرضية، وتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأن تزيل الألغام والذخائر غير المنفجرة وفقاً للمعايير الدولية، وأن تضع علامات على مناطق الألغام وتسيّجها، وأن تنفذ أنشطة منهجية للتوعية بمخاطر الألغام؛

(ج) أن تسمح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية بالكامل ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين إليها في المناطق المتأثرة بالنزاع والعنف، وتتيح إمكانية الوصول لوسائل الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان؛

(د) أن تهيئ ظروف العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة إلى البلد لجميع اللاجئين الميانماريين، وتضمن تمتع اللاجئين العائدين بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك العدالة والمواطنة والعودة إلى الديار والتعويض عن الممتلكات المحروقة أو المخربة أو المنهوبة، فضلاً عن إتاحة الوصول الكافي إلى سبل العيش والتعليم والرعاية الصحية؛

(هـ) أن تكفل أن يكون أي إغلاق لمخيمات المشردين داخلياً متفقاً تماماً مع المعايير الدولية ومراعياً لحقوق المشردين داخلياً، وأن يُعاد المشردون إلى ديارهم أو مكان من اختيارهم ولا يُعاد توطينهم في أماكن متأثرة باستمرار النزاع المسلح أو بالألغام الأرضية.

78- وبخصوص سيادة القانون، توصي المقررة الخاصة بالحكومة بما يلي:

(أ) أن تفكك هيكل الإفلات من العقاب، بسبل منها تعديل الدستور وقانون خدمات الدفاع لعام 1959 وقانون حفظ الانضباط من جانب قوة شرطة ميانمار لعام 1995،

بهدف إدراج الجرائم التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان ضمن اختصاص المحاكم المدنية المستقلة، وأن تسنّ تشريعات تجرم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وفقاً للمعايير الدولية؛

(ب) أن تصلح الدستور بسبل منها فرض رقابة مدنية على جميع الوزارات الحكومية وقوات الأمن والتنصيص على الحقوق والحريات لجميع السكان وفقاً للقانون الدولي؛

(ج) أن تصلح جميع القوانين التي قد تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين المذكورة في تقرير المقررة الخاصة عن الحالة في عام 2016 (A/HRC/31/71، المرفق)؛

(د) أن تضع عملية تشاور منهجية لصياغة التعديلات ومشاريع القوانين الجديدة واستعراضها؛

(هـ) أن تصلح قانون الجنسية لعام 1982، بسبل منها إلغاء التسلسل الهرمي لطبقات المواطنة والاعتماد على "العرق الوطني" بوصفه عاملاً حاسماً للمواطنة، وأن تكفل تنفيذ أي قانون جديد للجنسية تنفيذاً خالياً من التمييز، وتوقف عملية بطاقة التحقق الوطنية، وتعيد الجنسية إلى الروهينغيا؛

(و) أن تسن القانون المقترح لمنع العنف بالمرأة، على نحو يكفل امتثاله المعايير الدولية والتزامات ميانمار بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ز) أن تعجل بوضع قواعد وإجراءات لتنفيذ قانون حقوق الطفل لعام 2019، وفقاً للمبادئ التوجيهية لعدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى؛

(ح) أن تنشر للعموم التقرير الكامل للجنة التحقيق المستقلة؛

(ط) أن تمثل بالكامل التدابير المؤقتة التي قصت بها محكمة العدل الدولية وتتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وآلية التحقيق المستقلة لميانمار؛

(ي) أن تصلح لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان لضمان أن تمثل بالكامل مبادئ باريس، بما في ذلك قانونها التأسيسي، وتعيّن مفوضين يدعمون استقلال اللجنة ويمثلون المجتمع المدني والأقليات الإثنية والدينية على نحو يعكس تنوع البلد.

79- وتوصي المقررة الخاصة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) أن يحيل الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً، أو ينشأ بدلاً من ذلك محكمة دولية لمحكمة من يُزعم ارتكابهم جرائم دولية؛

(ب) أن ينظروا في رفع قضايا على من يُزعم ارتكابهم جرائم دولية خاضعة للولاية القضائية العالمية؛

(ج) أن يدعموا القضية التي رفعتها غامبيا على ميانمار أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

(د) أن يدعموا الحوار الوطني في ميانمار ويضمنوا أن يكون حواراً شاملاً وقائماً على المشاركة ومتجذراً في حقوق الإنسان، تنخرط فيه طائفة واسعة من الجهات المعنية من جميع أنحاء البلد على المستوى المحلي ومستوى الولايات وعلى المستويين الإقليمي والوطني؛

(هـ) أن يساعد ميانمار على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق، لا سيما فيما يخص ميدان العدالة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، وعلى إنشاء مؤسسات حديثة تخدم شعب البلد دون تمييز؛

(و) أن يشجع ميانمار على التوقيع والتصديق على جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى التعاون التام مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى فتح مكتب للمفوضية في البلد تكون له ولاية كاملة؛

(ز) أن يكفلا احترام الشركات العاملة في ميانمار لحقوق الإنسان في جميع مجالات عملها وسلاسل إمدادها، تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبذاتها المزيد من العناية الواجبة، لا سيما فيما يتعلق بمناطق النزاع، والنظر في تخفيض المبيعات إذا تبين أن المخاطر شديدة جداً؛

(ح) أن يعمل مع التاماداو وجميع التنظيمات العرقية المسلحة بغرض شطبها من القائمة المرفقة بتقارير الأمين العام والمتعلقة بالجماعات التي تجند الأطفال وتستخدمهم؛

(ط) أن يكفلا التمويل الكامل لبرامج المساعدة الإنسانية داخل ميانمار وخارجها، بما في ذلك دعم بنغلاديش وتمويل خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية وبرامج مساعدة اللاجئين في تايلند؛

(ي) أن يقفا صفاً واحداً لدعم وفاء حكومة ميانمار بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وأن يتعاونوا مع البرامج المنفذة في ميانمار ويوفروا تمويلها على أساس مبدئي، بما في ذلك البرامج المتعلقة بعملية السلام، وأن يجعلوا الدعم والتمويل مشروطين ببذل جهود حقيقية في سبيل الإصلاح.

Annex I



Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to
the United Nations Office and other International Organizations
47 avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
Tel. (+41-22) 906-9870, 906-9871/ Fax. (+41-22) 732-8919
E-mail: mission@myanmargeneva.org

No. 639 / 3-27 / 91

30 December 2019

Madame,

I am writing this letter to you in response to your proposal on 12 December 2019 to visit my country in connection with the mandate of Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar.

As a member of the United Nations, Myanmar believes in enhancing cooperation with the UN through a constructive engagement to address human rights issues.

It is in the spirit of cooperation that the authorities of Myanmar had granted you to visit the country to carry out your mandate as UN Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar.

However, as we have repeatedly stated that, your continued failure to comply with the code of conduct, as well as the lack of impartiality and the lack of genuine goodwill towards Myanmar in a non-objective manner have caused not only public resentment against you but also negative effects to my country in its democratic transition.

In this regard, I am obliged to reaffirm Myanmar's position to discontinue cooperation with you and our inability to accept your proposed visit at this time.

Please accept, Madame, the assurances of my highest consideration.

A handwritten signature in blue ink, appearing to be 'Kyaw Moe Tun'.

(Kyaw Moe Tun)

Ambassador and Permanent Representative

United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar

Annex II

Questions for Government of Myanmar from UN Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in Myanmar

Previous recommendations

1. Please provide information on your plans to implement the recommendations in my report to the General Assembly of October 2019.

Law and institutional reform

2. I understand that the Constitutional Amendment Committee has now submitted two Charter Amendment Bills to parliament. Please provide an update on the progress of this.
3. I refer to the non-exhaustive list of laws, which are not compatible with human rights standards and are in need of reform, provided in my report to the Human Rights Council of March 2016. What progress has been made to amend this legislation? Please give a detailed list of laws from that list that have been amended or reformed.
4. Please provide an update on the progress of the Prevention and Protection of Violence against Women Law, and in particular how the law will define sexual violence so as to properly protect women and meet international standards.
5. I understand that committee under the Office of the Attorney General tasked with drafting the National Land Law has been established. Please provide details on the progress being made in drafting the National Land Law, and on how the Law will be aligned with the National Land Use Policy.
6. Please provide an update on the progress of the draft Prisons Law, and how it will be aligned with the Minimum Rules for the Treatment of Prisoners.
7. Please provide an update on the progress of the draft Petroleum Law, and how it will align with Myanmar's obligations under the Extractive Industry Transparency Initiative.
8. I understand that all previous members of the Myanmar National Human Rights Commission (MNHRC) have been replaced with new commissioners. Please provide information on the selection process. Please also provide information on plans to amend the MNHRC's enabling Law, and how it will be aligned with the Paris Principles.

Administration of justice

9. It is reported that there are 74 political prisoners currently serving sentences. What is obstructing their release? Please provide information on the steps being taken to bring about the release of all political prisoners.
10. Please provide information on the reported conviction of the following people, including the proceedings that were commenced against them, any trial that took place and whether they had legal representation:
 - (a) Thein Aung Myat (reportedly sentenced to two years in prison in Ayeyarwady Region under section 17(1) of the Unlawful Associations Act for publishing a calendar using terminology used by the Arakan Army)
 - (b) Kaung Myat Thu (reportedly sentenced to two years in prison in Ayeyarwady Region under section 17(1) of the Unlawful Associations Act for publishing a calendar using terminology used by the Arakan Army)
11. Please provide information, including the status of proceedings and whether the defendants have legal representation, about the following cases that are ongoing:
 - (a) Nay Zar Tun (reportedly jailed and facing two charges for defamation in Yangon in relation to her campaigning for release of her brother, Aung Ko Htwe)

- (b) Swe Win (reportedly facing charges of defamation in Mandalay under section 66(d) of the Telecommunications Law)
- (c) Ye Ni (reportedly facing charges of defamation in Yangon under section 66(d) of the Telecommunications Law)
- (d) Aung Marm Oo (reportedly facing charges under the Unlawful Associations Act)
- (e) Aung Kyi Myint (reportedly jailed in solitary confinement and facing charges sections 114, 147, 332, 333 and 353 of the Penal Code)
- (f) Kyi Myin (reportedly facing charges in Tanintharyi Region under section 505(a) of the Penal Code)
- (g) Nay Myo Zin (reportedly facing charges in Tanintharyi Region under section 505(a) of the Penal Code)
- (h) Saw Wai (reportedly facing charges in Tanintharyi Region under section 505(a) of the Penal Code)

General election and democratic space

12. Please provide information on plans to ensure that polling for the 2020 General Election will be carried out in all areas and that all communities will be eligible to participate and exercise their right to vote.

13. What steps are being taken to address the spread of hate speech on social media, and what specific measures will be taken in the run up to the 2020 General Election?

Natural resources

14. What steps are being taken to strengthen transparent implementation, monitoring and enforcement of the Environmental Impact Assessment Procedure?

15. What steps are being taken to establish a fair and effective system of revenue sharing from natural resource extraction?

16. Please provide information on plans to ensure that companies will disclose details of their beneficial owners and that “Politically Exposed Persons” will be transparent about their ownership in natural extraction companies in line with Myanmar’s obligations under the Extractive Industry Transparency Initiative.

Business and human rights

17. I understand that the government is planning to develop a digital identification database alongside digital identification cards. I also understand that the government is planning to require biometric registration of mobile subscriber identification module (SIM) cards. Please provide information on the progress of these plans, and details of what data will be collected, from whom, from where and how it will be used and stored. Please also provide details of plans to develop legislation to regulate data protection.

18. What measures are being taken to empower workers and improve conditions in all sectors including garment factories and the fishing industry?

Armed conflict and peace process

19. Please provide information on reports civilian casualties of the conflict between the Tatmadaw and the Arakan Army in northern and central Rakhine and southern Chin States.

20. Please provide information as why the suspension of mobile internet services was reinstated in Maungdaw, Buthidaung, Rathedaung, Myebon in Rakhine and Paletwa in Chin, bringing the number of affected townships to nine. Please provide information about when the suspension of mobile internet services in all the nine townships will be lifted, and details of any interim arrangements being implemented to ensure the rights to information

and freedom of expression. Please explain how communities affected by armed conflict are adequately supported and protected under the suspension.

21. Access to humanitarian assistance remains severely restricted in northern and central Rakhine and southern Chin States, as does freedom of movement. Please provide detailed information as to what is being done to ensure access of humanitarian access to civilians affected by the conflict, and to ensure safe passage to those displaced and / or in need of healthcare and assistance.

22. I have received reports that Rohingya in Rakhine State continue to face violence, intimidation and harassment. Please provide information about this, any investigations undertaken and perpetrators held to account.

23. I have received reports that village administrators in Rakhine State are being targeted by the Tatmadaw and subjected to violence, intimidation and harassment. Please provide information about this, any investigations undertaken and perpetrators held to account.

24. I understand that charges have been filed against an approximate 500 people in Rakhine State over alleged links to the Arakan Army. Please provide information, including whether the defendants have access to legal representation

25. How has the expiration of the Tatmadaw's unilateral ceasefire covering Shan and Kachin States affect the peace process?

26. Please provide information about civilian casualties of the conflict between the Tatmadaw and ethnic armed organizations in northern Shan State.

27. I understand that there has been recent fighting between the Tatmadaw and the Karen National Liberation Army. Please provide information on reports of civilians affected. How will this affect the peace process?

28. I understand that there has been recent fighting between the Tatmadaw and the Mon National Liberation Army. Please provide information on reports of civilians affected. How will this affect the peace process?

29. Is the Tatmadaw continuing to lay landmines? Please provide details of where, the precautions that are taken to minimize harm to civilians and any demining programs in place.

Refugees and internally displaced persons (IDPs)

30. Please provide details on measures to support the voluntary, safe, dignified, and sustainable return of refugees currently living in Thailand.

31. Please provide details on the reported voluntary repatriation of Rohingya refugees from Bangladesh. How many have returned; their place of origin; and where they are currently residing.

32. Please provide information on the progress of implementation of the "National Strategy for the closure of the IDP camps in Myanmar."

33. Please provide information on what measures are being taken to protect the rights of the growing number of IDPs in Rakhine State, now reported to have reached 100,000. Given there are restrictions on humanitarian access, how are you ensuring that they have the assistance that they require?

34. Please provide information on the recent reports of the Tatmadaw destroying IDP camp in Myebon Township, Rakhine State.

Accountability

35. Please provide a copy of the full version of the report of the Independent Commission of Enquiry. How was independence and impartiality of the Commission secured? Do you plan to implement all the recommendations that were made? If so, please provide information on how you plan to do this and the timeline.

36. Please provide information about how you plan to comply with the provisional measures indicated by the International Court of Justice on 23 January 2020

Annex III

Militia and Drug Addiction in Conflict-Affected Areas

I. Introduction

This briefing paper, annexed to the report of the Special Rapporteur, provides a brief overview of the situation of militia and drug addiction in Myanmar, which is impacting on human rights. The aim of the briefing paper, which is drawn from open source material,¹ is to raise awareness of and encourage further research into the issues.

For decades there has been a range of armed actors involved in Myanmar's internal armed conflicts. Alongside the Myanmar military, or Tatmadaw, and ethnic armed organisations (EAOs), there are numerous smaller armed groups known collectively as militia. The majority of militia are allied with the Tatmadaw and operate under its command.²

Currently, Myanmar may be the second largest producer of heroin in the world and the largest producer of methamphetamine.³ EAOs are often reported to be highly involved in the narcotic industry in Myanmar, however analysts suggest that militia allied to the Tatmadaw are among the key players.⁴

The scale of the industry and its connection to Myanmar's conflicts has many serious implications for the situation of human rights in Myanmar. One of these is the serious harm it is inflicting on the civilian population by having resulted in high rates of drug addiction across the country, that is particularly acute in conflict-affected areas.

II. Militia and the narcotic industry

A. Background

For decades the Tatmadaw has been engaged in armed conflicts in Myanmar's border areas against dozens of EAOs from amongst the Karen, Karenni, Shan, Mon, Kachin, Chin and Rakhine and other ethnic groups. The peace process launched by the Government in 2011 is at a standstill, and recent years have seen intense fighting in Myanmar.

Alongside the Tatmadaw and the EAOs, there are many smaller conflict actors known collectively as militia. The majority are pro-Tatmadaw, operate under its command to varying degrees, and are part of its defence strategy; although they differ significantly in type, size and precise nature of their relationship with the Tatmadaw (for example, some may be under its direct command, some may even travel with Tatmadaw battalions, whereas some carry out security operations in designated areas).⁵ The Tatmadaw has long incorporated militia into its command structure. However, despite the role they play for the Tatmadaw, they are expected to be self-funding. Under General Ne Win, the Government did not provide militia allied to the Tatmadaw with funding and instead authorized them to

¹ With supporting research by Htike Htike for dissertation titled "The Politics of Illicit Drug Trade in Conflict: A comparative study of the contemporary Kachin War and Rohingya Crisis in Myanmar (Burma)" MSc Politics of Conflicts, Rights and Justice Department of Politics and International Studies, SOAS, University of London, 2019.

² For more information see "Militias in Myanmar" by John Buchanan for the Asia Foundation, 2016.

³ For more information see "Transnational Organized Crime in Southeast Asia: Evolution, Growth and Impact" by the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2019 and ICG, 2019.

⁴ For more information see "Fire and Ice: Conflict and Drugs in Myanmar's Shan State" by the International Crisis Group (ICG), 2019.

⁵ Buchanan, 2016.

control the administration of the areas in which they operated and engage in profit-generating activities – including the narcotic industry.⁶

The Tatmadaw-drafted 2008 Constitution states that “all the armed forces in the Union shall be under the command of the Defence service”.⁷ Accordingly, from 2009 to 2010, the Tatmadaw attempted to transform EAOs into pro-government militia, namely People’s Militia Forces (PMF) and Border Guard Forces (BGF). This contributed to the breakdown of several long-standing bilateral ceasefire agreements.⁸ However, several pro-government militias, EAOs with bilateral ceasefire agreements with the Tatmadaw and anti-government EAOs in Myanmar’s conflict areas did become PMFs and BGFs. In a continuation of the policy initiated under General Ne Win, rather than being provided with funds from the military budget, BGFs and PMFs are allowed to control territory and conduct their own profit-generating activities within it, while they perform security duties and if necessary fight alongside the Tatmadaw.⁹

There also remains many militias that are not PMF or BGF but are allied to the Tatmadaw, operate under its command and supervision, and are authorised to conduct their own profit-generating activities within designated territory.¹⁰

B. Conflict areas

Shan State has long been a global epicentre of illicit drug production. It was the primary global source of opium and heroin for decades and is now the centre of a massive regional methamphetamine production and trafficking industry, linked to transnational criminal organisations.¹¹ By 2019, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) estimated that the Southeast Asian methamphetamine market could value up to USD \$61.4 billion annually, and the heroin market around USD \$10.3 billion.¹² Sites of drug production on an industrial scale need to remain hidden and inaccessible to law enforcement or others who may scrutinise them. With many areas under the control of Tatmadaw allied militia and BGF, and large enclaves under the full territorial control of EAOs that have bilateral ceasefire agreements with the Tatmadaw, much of Shan State provides the necessary environment for mass synthetic drug production and trafficking.¹³

After the 17-year long ceasefire between the Kachin Independence Army (KIA) and the Tatmadaw broke down in 2011, some armed groups that had splintered off from the KIA transformed into BGF and PMF. For example, the Kachin Defence Army became a PMF and the New Democratic Army – Kachin became several BGF units.¹⁴ Civil society groups report that the increased number of PMF and BGF has corresponded with a rise in the production, distribution and sale of narcotics in Kachin State.¹⁵

Since 2008 as many as fifteen separate BGF battalions have been established in Kayah and Kayin States.¹⁶ Again, civil society report this period as having corresponded with an increase in production, distribution and sale of narcotics in those States. Tatmadaw allied militia, such as the Democratic Karen Buddhist Army also hold territory and are reported to be engaged in methamphetamine production, allegedly with the support of the United Wa State Army.¹⁷

⁶ For more information see “A Return to War: Militarized Conflicts in Northern Shan State” by the Institute for Security and Development Policy, 2018.

⁷ Constitution section 338.

⁸ Buchanan, 2016, “Silent Offensive How Burma Army strategies are fuelling the Kachin drug crisis” by the Kachin Women’s Association Thailand (KWAT), 2014.

⁹ Buchanan, 2016.

¹⁰ Buchanan, 2016.

¹¹ ICG, 2019.

¹² UNODC, 2019.

¹³ ICG, 2019.

¹⁴ KWAT, 2014.

¹⁵ KWAT, 2014.

¹⁶ Buchanan, 2016.

¹⁷ Buchanan, 2016.

In Rakhine State, the Border Guard Police (BGP) operates in addition to PMFs. The BGP is under the command of the Myanmar Police Force, which is controlled by the Tatmadaw-run Ministry of Home Affairs. BGP forces control regional checkpoints and other parts of the administration in Rakhine State. Since 2012, central and northern Rakhine State has become heavily militarised. Following the 2016 and 2017 security operations against the Rohingya in northern Rakhine, and in the context of the Tatmadaw's current serious armed conflict with the Arakan Army, people and the transport of goods have been subject to curfews and movement restrictions. Over this same period, seizures of narcotics in Rakhine State have increased. By 2018, Rakhine accounted for the largest portion of methamphetamine pill seizures besides Shan¹⁸ and is reported to be along a major trafficking route for methamphetamine going into South Asia.

III. Drug addiction

A. Trends in use

From the 1950s to the 1990s heroin was the predominant drug produced in Myanmar, and has been widely available and used in parts of Myanmar for decades. In the 1990s heroin production began to decline but was replaced by the production of methamphetamines.¹⁹ These typically take the form of "yaba" – tablets containing a mixture of low-purity methamphetamine and caffeine. Since the early 2000s, yaba use has surged in Myanmar, corresponding with increased production of the drug. Yaba has become steadily cheaper and more readily available, despite significant increases in large and small seizures, and arrests of users and small-time dealers.²⁰

More recently there has been a sharp rise in the production of crystal methamphetamine,²¹ a high-purity crystalline form of methamphetamine, also known as "ice". Crystal methamphetamine is reportedly becoming increasingly popular in the southeast Asia region, and while retail supply and demand in Myanmar at the present time is limited, it may increase. This has public health implications as crystal methamphetamine is more potent than yaba, and it is suitable for injection.²²

B. Conflict areas

Drug addiction affects people around Myanmar, however a confluence of factors in ethnic states affected by conflict can fuel rates of drug use and addiction and exacerbate the negative impacts for individuals and communities. The presence of Tatmadaw, militia, BGF, and EAOs, all of whom may be involved in the production, sale and distribution of narcotics, combined with weak rule of law, results in drugs being readily available.

Marginalisation, discrimination and economic deprivation faced by ethnic communities have contributed to conditions conducive to high rates of drug use and addiction. These issues are acute in internally displaced persons camps in Myanmar and refugee camps on Myanmar's borders with Thailand and Bangladesh. A joint report by Mon, Kachin, Karen, Karenni, Shan, Pa-o and Ta-ang civil society groups on the impact of protracted displacement amongst ethnic communities due to armed conflict described how drug addiction is common in many displacement sites. This is due to easy availability of drugs and fuelled by the hopelessness and frustrations of displacement. These civil society groups report that in recent years the reduction of aid in eastern Myanmar and to refugee

¹⁸ UNODC, 2019.

¹⁹ For more information see "Addressing drug problems in Myanmar: 5 key interventions that can make a difference" Drug Policy Advocacy Group Myanmar, 2017.

²⁰ For more information see "Methamphetamine use in Myanmar, Thailand and Southern China: assessing practices, reducing harms" by Renaud Cachia and Thura Myint Lwin for the Transnational Institute, 2019.

²¹ ICG, 2019.

²² Cachia and Thura Myint Lwin, 2019.

camps on the Thai border coupled with uncertainty about the future and a lack of options seen by people in these areas have led to higher rates of drug dependency.²³

Humanitarian access restrictions by the Myanmar Government on the United Nations and international organisations to parts of Kachin, northern Shan and Rakhine State have undermined services, including health services. This makes it more difficult for those suffering from drug addiction to receive adequate treatment and support. Local initiatives aimed at breaking the cycle of addiction and treating addicts have been established in some areas, but they are under resourced, and in some cases have reportedly been forced to stop their activities after receiving threats.²⁴

A local actor involved in drug rehabilitation estimated that in Kutkai, northern Shan, every household has a drug addict.²⁵ Drivers on the Muse-Mandalay road, the main trading route to China, reportedly use both heroin and yaba.²⁶ At some petrol stations in Muse, syringes and distilled water are reportedly given instead of small change.²⁷ The Lahu National Development Organisation has estimated that in about 70 per cent of households in the villages surveyed there are young men who are addicted to drugs and that this is a threefold increase from 2008. Lahu villagers say that the reason for the increase in addiction is the greater availability of drugs, and that militia groups actively promote local drugs sales. They report that militia members have stopped local addicts from entering drug rehabilitation programs, because they fear a loss of income.²⁸

In Kachin State, civil society report that drugs are flooding into Kachin towns and mining sites, and along trading routes. Levels of drug addiction have been described by local actors as having reached epidemic proportions.²⁹ In the jade mines of Hpakant, which are tightly controlled by armed actors including the Tatmadaw and Tatmadaw allied militia, drug use takes place openly and permeates every aspect of life. Informal mine workers report being paid in heroin and methamphetamine. Local residents have estimated that 90 per cent of workers in the Hpakant jade mines are drug users.³⁰

Myitkyina, the capital of Kachin State, is reported to have one of the highest concentrations of drug addicts in the world.³¹ The Kachin Baptist Convention, which runs a drug rehabilitation programme, claims that approximately 80 per cent of ethnic Kachin youth are drug addicts. Health and social workers report that about a third of students at Myitkyina and Bhamo universities are injecting drug users.³² Another local actor estimates that almost every Kachin family has been affected by the drug problem. According to one drug user, "You can get drugs everywhere in Myitkyina city. I was arrested many times. I have 4 older brothers, but they all died because of drugs."³³ People from Kachin communities reportedly blame the Tatmadaw for targeting them with illicit drugs and have accused the Tatmadaw of using drugs as a weapon against their communities, and suspect drugs are promoted to Kachin youth to distract them from political activism.³⁴

²³ For more information see "The Is No One Who Does Not Miss Home: Report on Protracted Displacement

Due to Armed Conflict in Burma/Myanmar" by fifteen ethnic community-based organizations and locally-based civil society organizations, coordinated by Progressive Voice, 2019.

²⁴ For more information see "Drug crisis ravages Myanmar's Shan State" Agence France-Presse, 2019.

²⁵ AFP, 2019.

²⁶ KWAT, 2014.

²⁷ KWAT, 2014.

²⁸ For more information see "Naypyidaw's drug addiction: The Burma Army's strategic use of the drug trade in the Golden Triangle and its impact on the Lahu" by The Lahu National Development Organisation, 2016.

²⁹ KWAT, 2014.

³⁰ For more information see "Battling for blood jade" by Hannah Beech for Time, 2016

³¹ For more information see "Drug addiction lurks in Myanmar conflict's shadow" by Gemunu Amarasinghe for the Associated Press, 2013.

³² KWAT, 2014.

³³ KWAT, 2014.

³⁴ KWAT, 2014.

In Kayin and Kayah States local people have been reporting their concerns over rising drug use in recent years. They report that yaba in particular is being widely used by many children, students and men, as it is not difficult to buy. In Hlaingbwe Township in Hpa-an District, Kayin State, high school students reportedly know how to use these drugs and are already addicted to them,³⁵ and there are four BGF battalions present in Hlaingbwe Township.³⁶ According to a community member from southeast Kayin State, “The methamphetamine drugs came from the organizations [armed groups], then [they] spread it to the civilians.”³⁷ A mobile health worker described their sense of helplessness in the face of rising drug addiction, “We cannot solve the problem. Only the leaders of the armed groups can set up the rules and prohibit people from using drugs. It really affects our development. The young people do not have interest in the other things [education, etc.] anymore. It is like people stole and destroyed our future.”³⁸

It is challenging to obtain information on rates of drug use and addiction in Rakhine State. However, according to testimony of Rohingya living in displacement camps in Sittwe since 2012, a yaba pill costs only 200–300 Kyats (which is about 0.13 to 0.20 USD) and this is cheaper than food. Drug dealers reportedly distributed free samples when the camps were set up by the Tatmadaw and State authorities in 2012. Since then, yaba is widely available in the camps, and many Rohingya are addicted.

C. Government response

The Tatmadaw also has significant influence over the central Government response to illicit drugs, as the Central Committee for Drug Abuse Control is part of the Ministry of Home Affairs.

The Narcotic Drugs Act and Psychotropic Substances Law 1993 has for years been used to target opium farmers, small-scale dealers and drug users, rather than those responsible for large-scale drug production and supply. In 2018, Myanmar released its National Drug Control Policy, which was developed by the Central Committee for Drug Abuse Control after extensive consultation with UNODC. The Policy focuses on harm reduction, prioritising public health approaches for users and refocusing law enforcement and criminal justice efforts toward combating organised crime and corruption. However, amendments to the Narcotic Drugs Act and Psychotropic Substances Law 1993 were enacted shortly after and retain a focus on criminal penalties for those in possession of any quantity of drugs.³⁹

The National Drug Control Policy states that in 2016, 48% of Myanmar’s 60,000–80,000 prisoners were detained for drug-related offences, with the percentage of drug-related offenders as high as 70–80 per cent in some prisons (such as in Myitkyina, Kachin State, and Lashio, Shan State).⁴⁰ Imprisoning drug users exacerbates issues of drug addiction, as drug use rates in prison are high, and once imprisoned users are unable to access rehabilitation services. At the same time, the militia running and profiting from the illicit drug industry operate with impunity.

D. Harm caused

Drug addiction can inflict severe physical, psychological, emotional, financial and other harm on an individual, which has consequential negative effects for the family, and also society. The mental and physical harm caused by high and/or prolonged use of

³⁵ Interview KHRG #15-83-A2-I1, Karen Human Rights Group (KHRG), 2015.

³⁶ Buchanan, 2016.

³⁷ For more information see “Growing drug use and its consequences in Dooplaya and Hpa an districts” KHRG, 2015.

³⁸ Interview KHRG #14-63-A3-I1, KHRG, 2014.

³⁹ ICG, 2019.

⁴⁰ The National Drug Control Policy, developed by the Myanmar Police Force (MPF) Central Committee for Drug Abuse Control (CCDAC), the Ministry of Home Affairs, with support from the UNODC Regional Office for Southeast Asia and the Pacific and Country Office for Myanmar.

methamphetamine can include insomnia, anxiety, palpitations, loss of teeth, confusion, irrational behaviour, hallucinations and paranoid thoughts, bleeding cough, loss of memory, fatigue and exhaustion, impatience, anger and increased aggressiveness. There is also an increased risk of tuberculosis transmission due to sharing smoking equipment.⁴¹ Heroin is more commonly injected. The mental and physical harm caused by high and/or prolonged use of heroin can include damage to veins and arteries that can lead to gangrene and to infections, severe depression, insomnia, anxiety, fatigue, intense craving and death by overdose or vomiting.⁴² Sharing needles and syringes carries a high risk of HIV, hepatitis B or hepatitis C transmission. Nearly 1 in 3 injecting drug users in Myanmar is living with HIV, which is 48 times higher than the prevalence in the general population.⁴³

The impacts of drug addiction are also felt by families of drug addicts. Although increasing numbers of women, particularly in trading sites for goods transported to China, are reportedly taking drugs, most users in Myanmar are reportedly male. Gender inequality in Myanmar society heightens problems, as already bearing the burden of all domestic work, women struggle when husbands, sons and fathers not only stop providing income to the family but sell off family possessions and steal to feed their drug habit. Women are also expected to care for drug users when they fall ill.⁴⁴

IV. Conclusion

The high rate of drug addiction in Myanmar is affecting fundamental rights of many individuals, particularly within ethnic communities affected by conflict. This includes the rights to an adequate standard of living, work, just and favourable conditions of work, the highest attainable standard of physical and mental health, education, take part in cultural life, life, freedom from cruel, inhuman or degrading treatment, liberty and security of person, and privacy and family life.

More research into this area, and in particular the human rights implications, is needed. The Government must do more and implement the National Drug Control Policy, focusing on tackling organised crime and corruption. At the same time community level interventions should be centred on education and harm reduction instead of punitive criminal justice measures, with the assistance of international agencies. Finally, there must be accountability for the Tatmadaw, and militias involved in drug production and sales.

⁴¹ Cachia and Thura Myint Lwin, 2019.

⁴² National Institute on Drug Abuse <https://www.drugabuse.gov/publications/drugfacts/heroin>.

⁴³ Drug Policy Advocacy Group Myanmar 2017.

⁴⁴ KWAT, 2014.